رسالة مفيدة
في بيان موضوع علم التفسير وتعريفه واستمداده وغايته

تأليف

محمد بن خليفة بن صدر المدرسين الشيخ سعد الدين المرحومي الشوبري

(ت بعد ١٠٨٢هـ)

تحقيق ودراسة

إعداد:

د. تركي بن سعد بن فهيد الهويمل

د. تركي بن سعد بن فهيد الهويمل

- **الأستاذ** المشارك بقسم القرآن الكريم وعلومه – كلية أصول الدين ــ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- حصل على درجة الماجستير من قسم القرآن الكريم وعلومه – كلية أصول الدين ـ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بأطروحته : (ترجيحات الشنقيطي في أضواء البيان من أول سورة مريم إلى نهاية سورة المؤمنون).
- حصل على درجة الدكتوراه من قسم القرآن الكريم وعلومه – كلية أصول الدين ـ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بأطروحته : (خواص القرآن الكريم ـ دراسة نظرية تطبيقية)

المقدمة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وآله وصحبه، وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين... أما بعد:

فإن من أجل العلوم وأشرفها، بل أجلّها وأرفعها علم التفسير، الذي هو تبيين معاني كلام الله – عز وجل – الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، تنزيل من حكيم حميد.

وقد يسَّر الله – عز وجل – أن وقفت على مخطوطة قيمة، ورسالة لطيفة في بيان معنى التفسير لغة وعرفاً، وبيان النسبة بينه وبين التأويل، وذكر موضوعه، وغايته، واستمداده، وبيان الحاجة إليه، وشرفه، وهي بديعة في موضوعها وعرضها، واضحة المعنى، جيدة الصياغة، تشبه في سبكها متون المتأخرين، وتشتمل على جملة من المعارف المعينة على فهم القرآن الكريم وتفسيره، ومعرفة معانيه وأحكامه، فاستخرت ثم استشرت، ثم عزمت وعلى الله ربي توكلت في دراسة وتحقيق هذه الرسالة، وإخراجها للباحثين، خدمة لتراثنا الرصين، ونهوضاً بهمة المستفيدين، وتقديمها في صورة تتيح الإفادة منها في يسر وسهولة، فلله الحمد رب العالمين.

وجعلت العمل في هذه المخطوطة على قسمين:

القسم الأول: القسم الدراسي، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: التعريف بالمؤلِّف، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: اسمه ونسبه.

المطلب الثاني: مكانته العلمية.

المطلب الثالث: مؤلفاته.

المطلب الرابع: وفاته.

المبحث الثاني: التعريف بالمؤلَّف (المخطوط)، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: اسم المخطوط، ونسبته إلى مؤلفه.

المطلب الثاني: وصف المخطوط، ومكان وجوده.

المطلب الثالث: موضوع المخطوط، وقيمته العلمية.

القسم الثاني: النص المحقق.

- الخاتمة: وفيها أهم نتائج البحث.
- الفهارس العامة.

- **منهج التحقيق:**

اتبعت في تحقيق هذا المخطوط (الكتاب) المنهج الآتي:

- كتابة الآيات القرآنية بالرسم العثماني، مع بيان أرقامها وعزوها إلى سورها.
- تخريج الأحاديث النبوية من مصادرها، فإن كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما فأكتفي بتخريجه منهما، وإذا كان في غيرهما أخرجه من المصادر الأخرى المعتمدة، مع ذكر أقوال أهل العلم فيه والحكم عليه.
- تخريج الآثار الواردة في النص.
- الاعتماد في التحقيق على النسخة الفريدة التي سيأتي الكلام عنها.
- توثيق الأقوال والآراء المنسوبة إلى القائلين بها من مؤلفاتهم، أو من المصادر المعتمدة.
- ضبط الكلمات المشكلة والغريبة من مصادرها المعتبرة.
- شرح المفردات اللغوية الغريبة.
- التعليق بذكر ما يستدعيه المقام من مزيد بيان، أو إضافة مناسبة، تخدم النص المحقق أو تناقشه.
- التعريف بالأعلام غير المشهورين.
- كتابة النص حسب قواعد الإملاء والرسم المتعارف عليها في الوقت المعاصر.

هذا، وقد سرت على هذا المنهج من أجل إخراج النص كما أراده المؤلف، إخراجاً صحيحاً سليماً من الأخطاء اللغوية والإملائية، سائلاً المولى – عز وجل – أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه، وفي خدمة كتابه، وسنة نبيه محمد ﷺ.

والحمد لله رب العالمين.

القسم الأول

قسـم الدراسة

المبحث الأول: التعريف بالمؤلِّف
وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: اسمه ونسبه

هو أبو عبدالله شمس الدين محمد بن خليفة بن صدر المدرسين الشيخ سعد الدين المرحومي الشَّوْبَري الشافعي[1].

والشوبري: بفتح الشين المعجمة، وسكون الراء، وفتح الباء، وبعدها راء، نسبة إلى قرية بمصر[2]. وهي من قرى مصر بالمنوفية[3].

وفي كشف الظنون: «والشوبري: نسبة إلى «شوبر» قرية مصرية بالغربية»[4].

المطلب الثاني: مكانته العلمية

جاء في ثبت شمس الدين البابلي (ت١٠٧٧هـ): «ومِن الآخذين على البابلي: الشيخ شمس الدين محمد بن خليفة الشوبري الشافعي.

أخذ عن الشمس الشوبري (ت١٠٦٩هـ)، والشمس البابلي، وكان معيد[5] درسه، والمزَّاحي (ت١٠٧٥هـ)، روى وحدَّث وأفتى بالأزهر في

(١) اسم المؤلف كما ذكر في أول المخطوطة، وآخرها، وفي فهارس الكتب والمصنفات.

(٢) ينظر: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر للمحبِّي ١/ ١٧٥.

(٣) ينظر: لب اللباب في تحرير الأنساب للسيوطي ١/ ٩٨.

(٤) ينظر: كشف الظنون ١/ ١٥٢، وينظر للزيادة: هدية العارفين ٥/ ٢٨٧.

(٥) المعيد: هو الذي إذا ألقى المدرس الدرس وانصرف، أعاد هو للطلبة ما ألقاه المدرس إليهم ليفهموه ويحسنوه. انظر: «صبح الأعشى» للقلقشندي ٥/ ٤٦٤.

حياة شيوخه»[١].

فهو معيد الدرس، وهذا يدل على مكانته عند شيخه، وتميزه بين أقرانه من طلاب العلم، وكان – أيضاً – يقرأ صحيح البخاري على شيخه، وفي إعادة الدرس، والقراءة على الشيخ ما يدل على منزلته وتمكنه، ورفعة شأنه في العلم والتحصيل في حياة شيوخه، فكيف بعد وفاتهم.

وفي خلاصة الأثر[٢]، في ترجمة سقر بن عمر المصري (ت١٠٢٦هـ) قال: «وأخذ عنه جمع من العلماء المحققين منهم: محمد بن خليفة الشوبري...»، ففي وصفه بالعالم المحقق ما يدل على مكانته في العلم.

وجاء في آخر المخطوطة وصفه بقوله: «خادم العلم الشريف بالجامع الأزهر عمره الله تعالى...» [٣].

وفي أولها: «الإمام العالم العلامة مفيد الطالبين...» [٤].

---

(١) ينظر: ثبت شمس الدين البابلي المسمى (منتخب الأسانيد في وصل المصنفات والأجزاء والمسانيد)، ويليه: المربَّى الكابُلي فيمن روى عن الشمس البابلي للزبيدي (ص٢٠٢). وينظر للزيادة: مقدمة مخطوطة للمؤلف بعنوان: «معنى الحديث الشريف رواية ودراية...» فقد اشتملت على توثيقات أفادت في ترجمة المؤلف، وفيها شيوخه، وسند المؤلف إلى البخاري، وسيأتي بيانها في مبحث مؤلفاته – إن شاءالله تعالى –.

(٢) ينظر: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر للمحبي ١/ ١٥٠، وينظر للزيادة: مشيخة أبي المواهب الحنبلي (ص٦٠).

(٣) ينظر: آخر المخطوطة (لوحة ٢٣).

(٤) ينظر: غلاف المخطوطة.

المطلب الثالث: مؤلفاته

بعد النظر والمطالعة في فهارس الكتب والمصنفات، ومعاجم المؤلفين، نُسب للمؤلف الآتي ذكره:

١ – رسالة في بيان أقسام الحديث.

ورد ذكرها في الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط (الحديث النبوي) [(١)]، وذكروا أماكن وجودها في:

١ – جامعة الإمام محمد بن سعود ٣/ ١/ ٤٠٠ [٣٧٧٤] – (و٣٣أ – ٤٤أ) ضمن مجموع – ١١٥٤هـ.

٢ – الأوقاف/ بغداد ١/ ٢٤٦ [٤/ ١٠٢٩ مجاميع] – (و٥) ضمن مجموع – ١١٥٥هـ.

٣ – دار الكتب/ القاهرة (قسم حماية التراث) ١/ ٢٢٦ [١٥٣] – (٥و).

وقد قمت بالاطلاع على نسخة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ووجدت بياناتها مطابقة لما ذكر في الفهرس الشامل، وهي رسالة تتحدث عن أقسام الحديث الضعيف وشروطه... إلخ.

٢ – رسالة في معنى الحديث:

ورد ذكرها في الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط (الحديث النبوي) [(٢)]، وذكروا مكان وجودها في:

---

(١) ينظر: الفهرس الشامل للتراث (مؤسسة آل البيت) ٢/ ٨٢٢.

(٢) ينظر: الفهرس الشامل للتراث (مؤسسة آل البيت) ٢/ ٨٤٦.

١ – تشستربتي ٦/ ١١١ [٤٨٣٠] – (و٢٤ب – ٤٢) ضمن مجموع – ١٠٨٢هـ، بخط المؤلف.

وقد قمت بالاطلاع عليها ضمن مصورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وحصلت على نسخة منها، فوجدتها بنفس الرقم، وهي رسالة فيها تعريفات وتوثيقات، وذكر شيوخه، وسنده في صحيح البخاري، وقراءته على شيوخه، وبياناتها واضحة ومطابقة كما ذكر في الفهرس الشامل.

٣ – رسالة في تفسير قوله تعالى: ﴿ **وَسْـَٔلْهُمْ عَنِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلَّتِى كَانَتْ حَاضِرَةَ ٱلْبَحْرِ** ﴾ [سورة الأعراف: ١٦٣].

ورد ذكرها في الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط (علوم القرآن) [١]، وذكروا مكان وجودها في:

١ – خزانة تطوان (ق.ع) ١٦٧ [٣٤٥/ ١٥ع] – ١٣و، ولم يتيسر الحصول عليها، أو النظر فيها من خلال الوسائل التي تعين على ذلك.

المطلب الرابع وفاته

بعد البحث والمراجعة لم أقف بالتحديد على سنة وفاته، ولكن الذي ورد في فهارس الكتب والمصنفات، وكتب المعاجم، وفهارس المخطوطات أنه كان حيًّا سنة (١٠٨٢هـ)، وذلك بناءً على تاريخ نسخ المخطوط الذي

(١) ينظر: الفهرس الشامل للتراث (مؤسسة آل البيت) – علوم القرآن ٢/ ٨٦٥، وينظر: فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم (فهرس مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف) ٢/ ٨٥٢.

بخط يده سابقاً (رسالة في معنى الحديث)، وهو أمر محتمل، وعلى كل حال هذه الدلالة لا تفيدنا في تحديد سنة وفاته بدقة، ولكن بالنظر إلى ذلك وإلى تاريخ وفاة شيوخه: سلطان المزاحي (ت١٠٧٥هـ) والبابلي (ت١٠٧٧هـ) والشمس الشوبري (ت١٠٦٩هـ)، فيظهر لي أنه توفي في حدود العقد الثاني أو الثالث من القرن الثاني عشر، والله تعالى أعلم.

المبحث الثاني: التعريف بالمؤلَّف (المخطوط)

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: اسم المخطوط، ونسبته إلى مؤلفه

كتب في صفحة العنوان (الغلاف): «رسائل مفيدة في بيان موضوع علم التفسير وتعريفه واستمداده وغايته، للإمام العالم العلامة مفيد الطالبين محمد بن خليفة بن صدر المدرسين الشيخ سعد الدين المرحومي الشوبري...».

وهذا العنوان صرَّح به المؤلف في اللوحة الأولى من المخطوط ولكن بالإفراد حيث قال: «أما بعد فهذه رسالة لطيفة في بيان معنى التفسير لغة وعرفاً، وبيان النسبة بينه وبين التأويل، وذكر موضوعه، وغايته، واستمداده، وبيان الحاجة إليه، وشرفه؛ لتكون على بصيرة فيه، فنقول وبالله التوفيق...»، فهنا رسالة وليست رسائل.

وجاء في آخر المخطوط ما نصه: «هذا ما تيسر لي في بيان معنى التفسير لغة وعرفاً، والنسبة بينه وبين التأويل، وبيان موضوعه، وغايته، واستمداده، والحاجة إليه، وشرفه، والحمد لله وحده، وصلى الله على من لا نبي بعده، قاله العبد الفقير الحقير محمد بن خليفة بن صدر المدرسين الشيخ سعد الدين، خادم العلم الشريف بالجامع الأزهر عمَره الله تعالى...».

فيظهر من خلال ما تقدم في أول المخطوط، وآخره ثبوت اسم المخطوط، وثبوت نسبته إلى مؤلفه على وجه التصريح، والحمد لله رب العالمين.

فلذلك اخترت له هذا العنوان «رسالة مفيدة في بيان موضوع علم

التفسير وتعريفه واستمداده وغايته»، وتركت الأوصاف وبقية العنوان لوضوحه من العنوان المختار كما يظهر لنا من الغلاف وخاتمة النسخة.

وسيأتي مزيد من البيان في وصف المخطوط، ومكان وجوده في المبحث القادم – إن شاءالله تعالى –.

المطلب الثاني: وصف المخطوط، ومكان وجوده

بعد البحث والنظر لم أجد إلا نسخة واحدة فريدة لهذا المخطوط، وقد كتبت بخط نسخي واضح ومعتاد، وكتب على غلاف المخطوط عنوانها، واسم مؤلفها، وفي آخر صفحة الغلاف: وقف السيد محمد الدواخلي على جميع طلبة العلم، ومقره برواق الشوام، ونظره للسيد المحروقي.

وفي آخر لوحة من المخطوط ذكر ما نصه: «قاله العبد الفقير محمد بن خليفة بن صدر المدرسين الشيخ سعد الدين، خادم العلم الشريف بالجامع الأزهر عمَره الله تعالى...».

ولم يذكر الناسخ، ولا تاريخ النسخ.

وهذه النسخة تقع في ثلاث وعشرين (٢٣) لوحة، كل لوحة تشتمل على وجه واحد، وعدد الأسطر (٢١) سطراً، والمقاس ١٢ × ٢٢سم، وبعض العناوين مكتوب بالحمرة.

وتوجد هذه النسخة في جامعة هارفارد، تحت القيد رقم ٠٠٧٣٦٧٤٩٥

http://ocp.hul.harvard.edu/dl/ihp/٠٠٧٣٦٧٤٩٥

حيث ذكر فهرس جامعة هارفارد أن معها شرح الرحبية للسيوطي، وشرح بغية الطالب الحثيث في معرفة علم مصطلح الحديث لمحمد بن الشمني، وهي موجودة بعد مخطوطتنا ضمن مجموع – رقم (١٤٤٥٥).

المطلب الثالث: موضوع المخطوط، وقيمته العلمية

موضوع البحث في هذا المخطوط هو ما ذكره المؤلف في أوله بقوله: «فهذه رسالة لطيفة في بيان معنى التفسير لغة وعرفاً، وبيان النسبة بينه وبين التأويل، وذكر موضوعه، وغايته، واستمداده، وبيان الحاجة إليه، وشرفه...».

وتبرز قيمته العلمية في النقاط الآتية:

١ – أن المخطوط في نظري من المتون العلمية التي يحتاج إلى تدريسها وشرحها، كمقدمات التفاسير الأخرى التي يحتاج إليها المفسر قبل شروعه في التفسير، لاشتمالها على الموضوعات المتعلقة بالتفسير وعلومه.

٢ – أن من مصادر المؤلف أمهات كتب التفسير، وعلوم القرآن، وشروح كتب السنة، وكتب اللغة ومصادرها، فقد نقل المؤلف عن ابن الجوزي والأصفهاني، وأبي حيان، والبيضاوي، والكازروني، والزركشي، والسيوطي، وابن حجر، والقسطلاني، والجوهري، والفيروزآبادي، وغيرهم كما سيأتي بيانه في النص المحقق – إن شاءالله.

٣ – ظهور شخصية المؤلف فلم يقتصر على مجرد النقل؛ بل هناك إضافات علمية، وتعليق وشرح وبيان عند الحاجة لذلك، وقد ظهر ذلك عند مراجعة الإحالات على المصادر والكتب العلمية للعلماء الذين نقل عنهم،

وسيتبين ذلك جليًّا أثناء تحقق النص – كما سيأتي إن شاءالله تعالى–.

٤ – حسن تقسيم الموضوعات، مع جودة العرض والترتيب، وجودة الأسلوب.

٥ – اشتمال المخطوط على ذكر بيان الحاجة إلى علم التفسير، وشرفه، وهذه من العلوم التي يحتاجها عموم المسلمين، فضلاً عن طلبة العلم الشرعي المتخصصين، فهو خير معين بعد توفيق الله تعالى على فهم القرآن الكريم، وتدبره، وبيان معانيه والعمل به، وهذا أعظم مقصود في إنزاله على عباده المؤمنين، والحمد لله رب العالمين.

القسم الثاني

النص المحقق



وبه نستعين

الحمد لله الذي نزل الكتاب تذكرة لأولي الألباب، وأودعه من فنون العلم والحِكَمِ العجب العجاب، وجعله أجلّ الكتب قدراً، وأرفعها ذكراً، وأعذبها نظماً، وأغزرها علماً، وأبلغها في الخطاب، قرآناً عربيًّا غير ذي عوج لا شبهة فيه ولا ارتياب، أحمده حمداً يليق بجلاله، وأشكره على إنعامه وأفضاله، وأتوكل عليه، وإليه متاب، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، الذي عنت لقيوميته الوجوه، وخضعت لعزته الرقاب، وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله، وصفيّه وخليله، المبعوث[1] من أكرم الشعوب، وأشرف الشعاب، إلى خير أمة بأفصح كتاب، اللهم صلِّ وسلم عليه، وعلى آله وصحبه، وشيعته، ووارثيه، وحزبه السادة القادة الأئمة الأنجاب، صلاة وسلاماً دائمين متلازمين إلى يوم المئاب، أما بعد:

فهذه رسالة لطيفة في بيان معنى التفسير لغة وعرفاً، وبيان النسبة بينه وبين التأويل، وذكر موضوعه، وغايته، واستمداده، وبيان الحاجة إليه، وشرفه؛ لتكون على بصيرة فيه فنقول وبالله التوفيق.

التفسير لغة: الإبانة، وكشف الغطاء، نقول: فسَّرتُ الشيء، بالتشديد أفسِّرُه تفسيراً، إذا بيَّنته، وفَسَرتُ الشيء أَفْسِرُه، وأفسِرُه من باب نَصَرَ وضَرَبَ،

(١) في الأصل (المنعوت) ولعل الصواب ما ذكرته أعلاه (المبعوث)، فهو المبعوث إلى خير أمة.

فَسراً، إذا كشفته/ ، وأظهرته، فهو مأخوذ من الفَسْر بمعنى الكشف. وقيل: من الفَسْر بمعنى نظر الطبيب إلى المريض ليتعرف خصوص علته. وقيل: من فَسرتُ الفرس إذا ركضتها محصورة لتطلق حَصَرها. وقيل: بل هو مأخوذ من التَّفْسِرة، وهي القارورة التي ينظر إليها الطبيب؛ ليتعرف منها حقيقة المرض، لكن يرد على هذا الأخير وإن نقله الجلال السيوطي[١] في التحبير[٢]، والإتقان[٣]، وأقره قول الجوهري[٤] في صحاحه[٥]: «أظن التَّفْسِرة مُوَلَّدة»[٦]. وعلى هذا ٢/

---

(١) هو: أبو الفضل جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر بن محمد الخضيري السيوطي، إمام حافظ مؤرخ، له نحو (٦٠٠) مصنف، منها: الدر المنثور، الإتقان في علوم القرآن، والجامع الصغير، وغيرها. توفي سنة (٩١١هـ). ينظر: الضوء اللامع ٤/ ٦٥، والكواكب السائرة ١/ ٢٢٧، والبدر الطالع ١/ ٣٢٨.

(٢) ينظر: التحبير في علم التفسير (ص٣٦)

(٣) ينظر: الإتقان في علوم القرآن ٦/ ٢٢٦١.

(٤) هو: إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، إمام في النحو واللغة والصرف، أخذ عن أبي علي الفارسي والسيرافي، يضرب بحسن خطه المثل. من مؤلفاته: الصحاح، وهو أعظمها، وله كتاب في العروض، توفي سنة (٣٩٨هـ)، وقيل غير ذلك. ينظر: إنباه الرواة ١/ ٢٢٩، والبلغة (ص٦٦)، وبغية الوعاة ١/ ٤٦٦.

(٥) ينظر: الصحاح ٢/ ٧٨، مادة (فسر).

(٦) ونص قول الجوهري في الصحاح: «الفَسْرُ: البيان. وقد فَسَرتُ الشيء أَفْسِرهُ بالكسر فَسْراً، والتفسير مثله. واستفسرته كذا، أي سألته أن يفسره لي، والفَسْرُ: نظر الطبيب إلى الماء، وكذلك التفْسِرَةُ، وأظنّه مُوَلَّداً». قلت: والمراد بقوله: «وأظنه مولداً». المولد في اللغة: اسم مفعول من التوليد، بمعنى إخراج شيء من شيء أصلي، وفي الاصطلاح العربي: هو لفظ استخرجه المولدون من اللغة الأصلية مع شيء من التصرف، وليس مستعملاً في كلام الأعراب. مثل البداية المأخوذة من البداءة. ويقال لهذا أيضاً =

لا يصح الاشتقاق منها. ثم الظاهر أن الفرق بين المأخذ الأول وما بعده، أن الأول لم ينظر فيه لمأخذ شيء خفي مدركه لأنه مأخوذ من مطلق الكشف والإظهار بخلافه على ما بعده فإنه منظور فيه إلى تعرف أمور خفية وهي حقيقة تلك العلة التي أريد كشفها فيحتاج إلى نظر وتدبّر، ومن ثم عرفه ابن الجوزي(١): بأنه إخراج الشيء المعلوم الخفاء إلى مقام التجلي(٢). وقيل: أنه مأخوذ من السفر بتقديم السين نقول: أسفر الصبح إذا أضاء، وسَفَرت المرأة عن وجهها كشفته، فهو كقولهم: جذب وجبذ، فكما أن الجذب والجبذ واحد، فكذلك السفر والفسر. والحاصل أن معنى التفسير لغة يدور على الكشف والإظهار.

وأما اصطلاحاً فله إطلاقان: يطلق على ما يقابل التأويل، عند من فرق بينهما، وسيأتي بيانه.

= المستحدث والعامي. والمولدون هم جماعة من العجم ولدوا ونشأوا ونموا في بلاد العرب، أو العكس. والمولدون أيضاً: هم جماعة من العرب أو الأعراب اختلطوا بالأعاجم. والعرب يقولون لمثل هؤلاء المستعربة والمتعربة. وإنما إطلاق هذه الكلمة على المولد في اللغة أو الناس هو من باب المجاز. ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون، للتهانوي ٤/ ٣٠.

(١) هو: أبو الفرج عبدالرحمن بن علي بن محمد التيمي البغدادي الحنبلي، المعروف بابن الجوزي، علامة عصره، وإمام وقته في الحديث والوعظ، له مؤلفات كثير جداً، منها: المنتظم، والموضوعات، ونزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر، وزاد المسير، وفنون الأفنان في عيون علوم القرآن، وغيرها كثير. توفي سنة (٥٩٧هـ). ينظر: وفيات الأعيان ٢/ ٦٧، وسير أعلام النبلاء ٢١/ ٣٦٥، وذيل طبقات الحنابلة ١/ ٣٩٩.

(٢) ينظر: زاد المسير في علم التفسير ١/ ٤.

ويطلق على العلم المبين لكلام الله، الشامل لتفسيره وتأويله جميعاً، وله بهذا الإطلاق تعاريف، منها قول شيخ الإسلام[١]، في حواشي تفسير القاضي[٢]، تبعاً للعلامة/ السعد[٣]، في شرح الكشاف، علم التفسير: هو /٣ العلم الباحث عن أحوال كلام الله عز وجل، من حيث الدلالة على المراد. فقوله: (العلم) جنس. وقوله: (الباحث عن أحوال كلام الله تعالى) فَصْلٌ أخرج الباحث عن أحوال غيره، كالفقه، والحديث، والنحو، وغيرها من سائر الموضوعات. وقوله: (من حيث الدلالة على المراد) أخرج ما يبحث فيه عن أحوال كلام الله تعالى، لا من حيث الدلالة المذكورة، بل من حيث الأداء، والسند، وكيفية النزول، فليست من علم التفسير، وإن توقف على تحريرها، لأنها من تعلق الرواية، والتفسير متعلق بالدراية. ولا يرد على هذا التقرير قوله عقبه تبعاً للعلامة السعد، فشمل التعريف التفسير أي: ما يتعلق بالرواية، والتأويل، أي: ما يتعلق بالدراية؛ لأن مراده بما يتعلق بالرواية ما دل على المراد بطريق الرواية عنه – صلى الله تعالى عليه وسلم –

---

(١) هو السيوطي.

(٢) هو البيضاوي أبوالخير، قاضي القضاة، عبدالله بن عمر البيضاوي الشاعي، كان إماماً عالماً باللغة وبالتفسير، تولى قضاء شيراز، من مصنفاته: أنوار التنزيل وأسرار التأويل، والمنهاج في الأصول، توفي سنة (٦٨٥هـ). ينظر: طبقات الشافعية للسبكي ٨/ ١٥٧، وطبقات المفسرين للداودي ١/ ٢٤٢، وشذرات الذهب ٧/ ٦٨٥.

(٣) هو التفتازاني مسعود بن عمر التفتازاني، سعدالدين، عالم مشارك في النحو والبيان والفقه وغيرها، من مصنفاته: شرح تلخيص المفتاح، حاشية على الكشاف للزمخشري في التفسير، توفي سنة (٧٩٢هـ). ينظر: الدرر الكامنة ٤/ ٣٥٠، البدر الطالع (ص٨٢١)، ومعجم المؤلفين ٣/ ٨٤٩.

وأصحابه، وبالدراية ما دل عليه بطريق الاستنباط، والأخذ من قواعد العلوم الموصلة إليه، ومنه عُلِمَ أن التفسير له إطلاقان كما مرّ، وعلم مما تقرر أن علم التفسير هو الباحث عن مدلولات ألفاظ القرآن المستفادة من اللغة، وأحكامها الإفرادية، والتركيبية، المستفادة من الصرف، والنحو، والبيان، والمعاني المتعلقة بالأحكام، من بيان المجمل والمبين، والمطلق والمقيد/ ، ٤/ والعام والخاص، والعام المخصوص، والعام الذي أريد به الخصوص، وإيضاح المبهم، وما اشتمل منه على تقديم، وتأخير، وحذف، كآية الوضوء، ونحو ذلك، كأسباب النزول؛ لأن سبب النزول يعرف به معنى الآية المنزلة فيه، ألا ترى إلى قوله عز وجل: ﴿فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا ﴾[1] ، فإن نفي الجناح ظاهره الجواز المستوي الطرفين، مع إن أمر السعي دائر بين الركنية، كما قاله الإمام الشافعي[2]، والإمام مالك[3]، والوجوب، كما قاله الإمام أبو حنيفة[4]، والندب كما قاله

(١) سورة البقرة، رقم الآية (١٥٨).

(٢) هو: أبو عبدالله محمد بن إدريس بن العباس الشافعي، الإمام، صاحب المذهب، فقيه الملة، القرشي المطلبي المكي، له عدد من المصنفات، منها: الأم، والرسالة، وغيرها، توفي سنة (٢٠٤هـ). ينظر: وفيات الأعيان ٤/ ١٦٣، وسير أعلام النبلاء ١٠/ ٥، وشذرات الذهب ٣/ ١٩.

(٣) هو: مالك بن أنس بن مالك المدني، أحد أئمة المذاهب الأربعة، إمام دار الهجرة، من أعلام الإسلام، من مؤلفاته: الموطأ، وغيرها، توفي سنة (١٧٨هـ). ينظر: وفيات الأعيان ٤/ ١٣٤، وحلية الأولياء ٦/ ٣١٦، وسير أعلام النبلاء ٨/ ٤٨.

(٤) هو: أبو حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي، ولد بالكوفة سنة (٨٠هـ)، وبها نشأ، من أئمة =

الإمام أحمد[1]، والجواز المستوي لا يوافق واحداً منها، حتى إنه أشكل على عروة بن الزبير[2] فسأل عائشة[3] – رضي الله عنها – فقال لها: كيف يجب السعي والله يقول: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ فقالت له عائشة: بئسما فهمت كلام ربك يا ابن أختي، فإن الله إنما نفى الجناح لأن المسلمين وجدوا في أنفسهم كراهية للسعي؛ لأن الجاهلية كانوا إذا سعوا تبركوا بصنم فوق الصفا يقال له إساف، وآخر فوق المروة يقال له نائلة، وأزالهما النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عام الفتح فظن المسلمون أن السعي من آثار الجاهلية فلا ينبغي موافقتهم فيه، فنفى الله عز وجل ذلك بقوله: ﴿فَلَا

= الفقه، طلب للقضاء فامتنع، من مؤلفاته: الفقه الأكبر، وغيره، توفي ببغداد سنة (١٥٠هـ). ينظر: تاريخ بغداد ١٣/ ٣٢٣، ووفيات الأعيان ٥/ ٤٠٥.

(١) هو: أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني المروزي البغدادي، أبو عبدالله، إمام في الحديث والفقه، صاحب المذهب الحنبلي، توفي سنة (٢٤١هت). ينظر: وفيات الأعيان ١/ ٤٠، وسير أعلام النبلاء: ١/ ١٧٧.

(٢) هو: عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد بن عبدالعزى بن قصي الأسدي، أبو عبدالله المدني، وأمه أسماء بنت أبي بكر الصديق – رضي الله عنهم –، وهو أحد الفقهاء السبعة، توفي سنة (٩١هـ)، وقيل غير ذلك. ينظر: تهذيب التهذيب ٣/ ٩٢، وشذرات الذهب ١/ ٣٨٢.

(٣) هي: أم المؤمنين عائشة بنت أبي بكر الصديق – رضي الله عنها وعن أبيها – دخل بها النبي ﷺ في شوال سنة اثنتين من الهجرة، ولم يتزوج بكراً سواها، توفيت سنة (٥٧هـ). ينظر: أسد الغابة ٧/ ١٨٨، الإصابة ٧/ ١٨٨، والحديث بين عروة وعائشة – رضي الله عنها – عند البخاري في كتاب الحج، باب وجوب الصفا والمروة، رقم الحديث (١٦٤٣)، وعند مسلم في كتاب الحج، رقم (١٢٦٢).

﴿جُنَاحَ عَلَيۡهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾، وعبر به موافقة للسبب. والمراد بنفي الجناح الجواز الصادق بالوجوب والركنية في الحج لا المقابل لهما كما دل على ذلك أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم استقبل القبلة في السعي/ وقال: **(يا أيها الناس اسعوا، فإن السعي قد كتب عليكم)** [1]. ففهم منه الإمام مالك والشافعي الركنية، وفهم منه الإمام أبو حنيفة الوجوب. قال القاضي: وأخذ الإمام أحمد بظاهر الآية، فقال بسنيته، وبه قال أنس[2]، وابن عباس[3]؛ لأن قوله: **﴿فَلَا جُنَاحَ﴾** يفهم منه التخيير. قال القاضي: وهو ضعيف لأن نفي الجناح يدل على الجواز الداخل في معنى الوجوب فلا يدفعه، انتهى[4]. وهذا التعريف المتقدم، تعقبه الشهاب أحمد بن

/5

---

(1) الحديث في مسند الإمام أحمد (٢٧٤٧٥، ٢٧٤٧٤) – ٦/ ٤٢١، والدارقطني ٢/ ٢٥٥، والطبراني في الكبير ٢٤/ ٢٢٦، رقم (٥٧٣)، وفي إسناده الواقدي، وهو متروك. وينظر: العلل لابن أبي حاتم ١/ ٢٦٩، وفي رواية أخرى في المسند ٢٧٥٧٠ – ٦/ ٤٣٧ «كتب عليكم السعي، فاسعوا» وفي إسناده ضعف؛ لضعف موسى بن عبيدة.

(2) هو: أنس بن مالك بن النضر من بني النجار، أبو حمزة الأنصاري – رضي الله عنه –، صحابي جليل، خادم رسول الله ﷺ، توفي سنة (٩٣هـ). ينظر: أسد الغابة ١/ ١٥١، والإصابة ١/ ٢٥٣.

(3) هو: عبدالله بن العباس بن عبدالمطلب – رضي الله عنهما – حبر الأمة، وإمام التفسير، ابن عم رسول الله ﷺ، صحابي جليل، دعا له النبي ﷺ بالفقه في الدين، توفي سنة (٦٨هـ). ينظر: أسد الغابة ٣/ ٢٩٠، الإصابة ٢/ ٣٣٠.

(4) ينظر: أنوار التنزيل ٢/ ٢٣٠ للقاضي البيضاوي. وينظر للزيادة: المحرر الوجيز لابن عطية ١/ ٢٢٨، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢/ ٤٦٩.

عبدالحق[١] في شرح نقاية العلوم، فقال: إن فيه قصوراً، والأولى أن يقال هو العلم الباحث عن أحوال كلام الله من جهة إنزاله وسنده، وأدائه وألفاظه ومعانيه المتعلقة بألفاظه، ومعانيه المتعلقة بالأحكام، وما هو كالتتمة له كأسباب النزول، والناسخ والمنسوخ. انتهى [٢].

ووجه قصوره أن الثلاثة الأول وهي إنزاله وسنده وأداؤه خارجة بحيثية الدلالة على المراد، إذ لا دلالة له فيها كما علم مما مر، وقد يجاب بأن من ذَكَر المتعلق بالنزول في التعريف نظر إلى توقفه على تحريرها، والنطق بها على الصواب الذي وردت به الرواية، ومن أسقطها منه نظر إلى أن ذلك على وجه الشرطية فقط لا لكونه جزءاً من علم التفسير. وعرفه البدر الزركشي[٣] رحمه الله تعالى في البرهان[٤] بقوله: «التفسير علم يفهم به كتاب

---

(١) هو: أحمد بن أحمد عبدالحق السنباطي، المصري، الشافعي، شهاب الدين، عالم مشارك في أنواع من العلوم، من تصانيفه: شرح البسملة لزكريا الأنصاري، روضة الفهوم بنظم نقاية العلوم للسيوطي، ثم شرحه وسماه فتح الحي القيوم بشرح روضة الفهوم والنقاية، وغيرها، توفي سنة (٩٩٥هـ). ينظر: معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة، وإيضاح المكنون للبغدادي ١/ ٩٥.

(٢) بعد البحث والمراجعة لم أقف عليه في مظنته.

(٣) هو: بدر الدين أبو عبدالله محمد بن بهادر بن عبدالله الزركشي الشافعي، العلامة المصنف المحرر، انقطع للاشتغال بالعلم، ورحل في طلبه – أيضاً –، من مصنفاته: البحر في أصول الفقه، والنكت على البخاري، وشرح جمع الجوامع للسبكي، توفي سنة (٧٩٤هـ). ينظر: الدرر الكامنة ٤/ ١٧، طبقات المفسرين للداودي ٢/ ١٥٧، ١٥٨، وشذرات الذهب ٨/ ٥٧٢، ٥٧٣.

(٤) ينظر: البرهان في علوم القرآن ١/ ١٠٤، ١٠٥، والعبارة فيه: «التفسير علم يعرف به =

الله المنزل على نبيه محمد – صلى الله تعالى عليه وسلم – وبيان معانيه واستخراج أحكامه وحكمه» كذا/ نقله عنه الجلال السيوطي في /٦ الإتقان[١]، وكذا القسطلاني[٢] في شرح البخاري[٣]، من غير عزو إليه، ولم يتعرضا لبيانه. وقوله: (يفهم به كتاب الله) أخرج ما لا يفهم به كتاب الله من العلوم، أي: ما لا يتحصل به فهم كتاب الله تعالى، وإن كان له مدخل في فهمه فلا يرد أن كلاً من النحو، والمعاني، والأصول، ونحوها، لها مدخل في فهمه، مع أنها لا تسمى تفسيراً، بل هي مواد التفسير، ثم إن هذا العلم الذي يفهم به كتاب الله يشتمل على نوعين: نقلي، ونظري. فالأول: كأسباب النزول، والقراءات، واللغات، والمكي، والمدني، وما ورد في معنى

= فهم كتاب الله المنزل على نبيه محمد ﷺ، وبيان معانيه، واستخراج أحكامه وحِكَمه، واستمداد ذلك من علم اللغة، والنحو والتصريف، وعلم البيان، وأصول الفقه، والقراءات، ويحتاج لمعرفة أسباب النزول، والناسخ والمنسوخ».
قلت: قد جمع الزركشي – يرحمه الله – في هذا: تعريف التفسير، واستمداده، وما يحتاج لمعرفته. وقد بين ذلك المؤلف في المخطوط – كما سيأتي – بيانه والتعليق عليه بما يلزم – إن شاءالله –.

(١) ينظر: الإتقان في علوم القرآن ٦/ ٢٢٦٥.

(٢) هو: أحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني، شهاب الدين أبو العباس، محدث، مؤرخ، فقه، ومقرئ، ولد بمصر، ونشأ بها، وقدم مكة، من تصانيفه: إرشاد الساري على صحيح البخاري، والمواهب اللدنية بالمنح المحمدية، وفتح الداني في شرح حرز الأماني في القراءات، وغيرها. توفي بالقاهرة سنة (٩٢٣هـ). ينظر: الضوء اللامع للسخاوي ٢/ ١٠٣، وشذرات الذهب ٨/ ١٢١، والكواكب السائرة للغزي ١/ ١٢٦.

(٣) ينظر: إرشاد الساري على صحيح البخاري ٣/ ١٧٩.

شيء من القرآن متضمن لقصة لا تمكن معرفته إلا بها، كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلنَّسِيٓءُ زِيَادَةٌ فِى ٱلْكُفْرِ﴾[١] فإن النسيء في اللغة[٢] تأخير الشيء. وأما كونه تأخير حرمة شهر معين، كمحرم إلى صفر إذا أهلّ والكفار في قتال، فهذا إنما عرف بالورود عن الشارع لا من مدلول اللفظ اللغوي. والثاني: كطرق استنباط الأحكام من معرفة المجمل، والمبين، والمطلق، والمقيد، والعام، والخاص، والحلال، والحرام، ونحو ذلك، فإن من عرف أن العام لفظ يستغرق الصالح له، من غير حصر. فهم من أن قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ عام، وقس على ذلك، فقد شمل النوعين قوله تعالى، (علم يفهم به كتاب الله)، كما يفيده أيضاً قول الزركشي: واستمداده من علم اللغة والنحو الصرف والبيان وأصول الفقه والقراءات. انتهى[٣].

/٧ فإن غالب ما ذكر/ يتحصل من العلوم المذكورة، وقوله: (وبيان معانيه، واستخراج أحكامه، وحكمه) أشار به إلى أن علم التفسير اسم لما جمع أموراً ثلاثة أحدها: ما يفهم به كتاب الله، وهو المسائل المشتملة على أسباب النزول، واللغات، وطرق استنباط الأحكام، وطرق الاشتقاق، والإعراب، وغير ذلك، مما هو لفهمه بمنزلة علم مصطلح الحديث، لفهم متنه وسنده. ثانيها: نفس بيان معانيه وإيضاحها، المشتمل على نسبة

(١) سورة التوبة، رقم الآية (٣٧).

(٢) ينظر: تهذيب اللغة ١٣/ ٨٢، مادة [نسأ]، والصحاح ١/ ٧٦، يقال: نَسَأْتُ الشيء نسأً: أَخَّرْتُهُ، وكذلك: أَنْسَأْتُهُ. وينظر للزيادة: مقاييس اللغة لابن فارس ٥/ ٤٢٣.

(٣) ينظر: البرهان في علوم القرآن ١/ ١٠٥.

محمولاته لمصنوعاته، مع فك تراكيبه، وتوجيه إعرابه، وما اشتمل عليه من لغة، وتصريف، واشتقاق، وغيرها. ثالثها: استخراج أحكامه المستنبطة منه، كدلالة قوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ﴾[1]. على أن الجنابة لا تمنع صحة الصوم؛ لأن الحل الذي تضمنته الآية صادق بآخر جزء من الليل، فتصادف الجنابة أول جزء من النهار. وكاستخراج حكمه أيضاً، وهي ما تضمنه من النكات البيانية، والبديعية، فعلم مما تقرر أن قوله وبيان معانيه إلخ. عطف على قوله: (علم) ليكون بيان المعاني، واستخراج الأحكام، من مسمى التفسير المعرف، وليس عطفاً على قوله: (كتاب)؛ لأنه ينحل إلى قولنا: علم يفهم به كتاب الله، ويفهم به بيان معانيه، ويفهم به استخراج أحكامه؛ فلا يفيد أن البيان والاستنباط من مسمى التفسير؛ وإنما مسماه ما يفهمان به مع أن ذلك قد علم من قوله أولاً: (يفهم به كتاب الله) لشموله له، وأيضاً يبعد الحكم/ على وسيلة البيان بأنه تفسير دون نفس البيان، فعلم أن التفسير مشتمل على أمرين، أحدهما: علمي، وهو ما يفهم كتاب الله، والثاني: عملي، وهو بيان المعاني واستخراج الأحكام. والثاني بشقيه مترتب على الأول. والشق الأول خصه بعضهم بالتفسير، والثاني باسم التأويل، فأشار لشمول التعريف للأمرين جميعاً. (والله تعالى أعلم، هذا ما ظهر لي في بيان هذين التعريفين)[2]. وقال الجلال السيوطي في التحبير[3]: وأما التفسير اصطلاحاً، فلهم فيه عبارات، ٨/

(١) سورة البقرة، رقم الآية (١٨٧).

(٢) ما بين القوسين مستدرك على هامش النسخة الخطية.

(٣) ينظر: التحبير في علم التفسير (ص٣٦، ٣٧)، قلت: وفي نقل المؤلف عن السيوطي في =

أحسنها قول أبي حيان[١]: «هو علم يبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن ومدلولاتها وأحكامها الإفرادية والتركيبية ومعانيها التي يحمل عليها حال التركيب وتتمات لذلك»[٢]. قال أبو حيان: فقولنا (علم) جنس، وقولنا: (يبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن) هو علم القراءة، وقولنا: (ومدلولاتها) أي: مدلولات تلك الألفاظ، هذا متن علم اللغة الذي يحتاج إليه في هذا العلم، وقولنا: (وأحكامها الإفرادية والتركيبية) هذا يشمل علم التصريف، والبيان، والبديع. أي: والنحو، وكان الأولى أن يعبر به بدل الصرف. قال: وقولنا: (ومعانيها التي تحمل عليها حال التركيب) يشمل ما دلالته بالحقيقة وما دلالته بالمجاز، وقولنا: (وتتمات لذلك) مثل معرفة النسخ، وسبب النزول، وقصة توضح بعض ما انبهم، انتهى[٣]. قلت: مثال ما صرف عن الحقيقة إلى المجاز قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾[٤] فإن الاستواء الحقيقي الذي هو الاستقرار محال على الله عز وجل/ فيحمل على معنى الاستيلاء، والنكتة في العدول إليه ما في /٩

= التحبير تصرف يسير؛ لا يؤثر على النص المنقول.

(١) هو أبو حيان محمد بن يوسف بن علي الغرناطي الأندلسي النحوي، خدم النحو والصرف أكثر عمره، ورحل إلى المشرق، من مؤلفاته: البحر المحيط وهو في تفسير القرآن الكريم، وإتحاف الأريب، توفي سنة (٧٥٤هـ). ينظر: الدرر الكامنة ٥/ ٧٠، وبغية الوعاة ١/ ٢٨٠، ونفح الطيب ٢/ ٣٥٣، وشذرات الذهب ٨/ ٢٥١.

(٢) ينظر: البحر المحيط ١/ ١٣، ١٤.

(٣) ينظر: البحر المحيط ١/ ١٥.

(٤) سورة طه، رقم الآية: (٢٠).

الاستواء من التمكن على الشيء والغلبة التي ليست في مطلق الاستيلاء[1].

وعلم من هذا التعريف أن علم التفسير مركب من مجموع علوم، هي علم القراءات، واللغة، والنحو، والبيان، وكذا الأصول، وإن لم ينبه عليه، وأسباب النزول، والناسخ والمنسوخ؛ ولعله على ضرب من التسامح باعتبار أن علم التفسير لا يخرج عنها، فلا ينافي ما تقدم عن الزركشي[2] أن هذه العلوم مواد للتفسير، وليس هو اسماً لمجموعها؛ لأن التفسير هو معرفة، أو بيان مفردات القرآن ومركباته المستفادة من قواعد تلك العلوم لا تلك العلوم بعينها، ألا ترى أن من عرف الفاعل، والمبتدأ، والخبر، وباقي المرفوعات من النحو نزَّل عليها بعض المرفوعات المناسب لها من القرآن، وكذا من عرف العام والخاص، والمطلق والمقيد، والمجمل والمبين، نزَّل عليها ما في القرآن من ذلك، فالمسائل المنزل عليها عبارات القرآن مواد التفسير، وتنزيلها عليها هو علم التفسير. وههنا تنبيه لا بأس بذكره، وهو

---

(١) قلت: ما ذكره المؤلف جار على مذهب الأشاعرة المتكلمين الذين يصرفون نصوص الصفات التي لا يثبتونها من الحقيقة إلى المجاز، والاستواء عند السلف فسِّر بالعلو والارتفاع والاستقرار، ولا يلزم من ذلك ما يلزم من استواء المخلوق على المخلوق. ينظر للزيادة: التدمرية (ص٨١)، ومجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٥/ ١٩٤، حيث يقول: «ومذهب سلف الأمة وأئمتها أن يوصف الله بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله ﷺ، من غير تحريف، ولا تعطيل، ولا تكييف، ولا تمثيل، فلا يجوز نفي صفات الله تعالى التي وصف بها نفسه، ولا يجوز تمثيلها بصفات المخلوقين؛ بل هو سبحانه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ ليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله» الفتاوى ٥/ ١٩٥.

(٢) تقدم قريباً تعريف الزركشي – يرحمه الله – للتفسير.

أنهم لم يعدوا المنطق من آلاته المستمد منها؛ ولعله اكتفى بكونه مركوزاً في الطباع السليمة؛ لكن قال الجلال السيوطي رحمه الله تعالى: «وأما تخريج القرآن على القواعد المنطقية فهو حرام، وقد اتفق أهل عصرنا من يبيح المنطق منهم ومن لا يبيحه على التغليظ على بعض العجم حيث خرج بعض الآيات/ عليه وأفتوا بتعزيره وزجره، وأنه أتى باباً من العظائم» انتهى[١]. /١٠

وأما التأويل فهو مأخوذ من الأول، وهو الرجوع فكأنه صرف الآية إلى ما تحتمله من المعاني. وقيل: من الإيالة، وهي السياسة، كأن المؤول للكلام ساسه، ووضع المعنى في موضعه. قال في القاموس[٢]: «أوّل الكلام تأويلاً، وتأوّله، دبره، وقدره، وفسره»، قال: وقال ثعلب[٣]: «التفسير، والتأويل واحد»، وهو كشف المراد عن المشكل. والتأويل: «رد أحد المحتملين إلى ما يطابق الظاهر» انتهى[٤].

وبالترادف قال أبو عبيد[٥] وطائفة، وأنكره قوم حتى قال ابن حبيب

(١) ينظر: التحبير في علم التفسير (ص٣٢٦).

(٢) ينظر: القاموس المحيط (ص ٩٦٣)، والعبارة فيه: «أَوَّل الكلام تأويلاً، وتأَوَّله: دبَّرَهُ وقدَّرَهُ وفسَّرَهُ».

(٣) هو أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد الشيباني الكوفي، إمام في النحو واللغة. وله معرفة بالقراءات، اشتهر بالحفظ وصدق اللهجة، من أشهر مصنفاته: الفصيح، وله كتاب في معاني القرآن، توفي سنة (٢٩١هـ). ينظر: طبقات النحويين واللغويين (ص١٤١)، وإنباه الرواة ١/ ١٧٣.

(٤) ينظر قول ثعلب بنصه في القاموس المحيط (ص٤٥٦)، وينظر للزيادة: الإتقان للسيوطي ١/ ١٧٠.

(٥) هو: أبو عبيد القاسم بن سلام الأنصاري البغدادي، المقرئ الفقيه اللغوي، صاحب =

النيسابوري[1]: «قد نبغ في زماننا مفسرون، لو سألوا عن الفرق بين التفسير والتأويل ما اهتدوا إليه» انتهى[2].

والقائلون بالفرق بينهما، يتحصل من كلامهم عشر عبارات في الفرق بينهما؛ لكن بعضهما متداخل، فمنها ما تقدم عن القاموس، أن التفسير: كشف المراد عن المشكل. والتأويل: رد أحد المحتملين إلى ما يطابق الظاهر. ومنها: أن التفسير: بيان لفظ لا يحتمل إلا وجهاً واحداً، والتأويل: توجيه لفظ متوجه إلى معان مختلفة لواحدٍ منها، بما ظهر من الأدلة. ومنها: أن التفسير بيان وضع اللفظ، إما حقيقة، أو مجازاً، والتأويل: تفسير باطن اللفظ، مأخوذاً من الأَوْلِ، وهو الرجوع لعاقبة الأمر، فالتأويل إخبارٌ عن

= التصانيف الكثيرة المفيدة، أثنى عليه العلماء كثيراً، من كتبه: الناسخ والمنسوخ، فضائل القرآن، توفي سنة (٢٢٤هـ). ينظر: إنباه الرواة ٣/ ١٢، وتذكرة الحفاظ ٢/ ٤١٧، وغاية النهاية ٢/ ١٧، وبعد المراجعة والنظر لم أقف على هذا القول في كتبه. قلت: ولعل المراد أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي المتوفى سنة (٢١٠هـ)، وقد ذكر في مجاز القرآن عند قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ﴾ سورة آل عمران: ٧، أن المراد بالتأويل: التفسير. ينظر: مجاز القرآن ١/ ٨٦، وعند قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ﴾ سورة الأعراف: ٥٢، أي: «هل ينظرون إلا بيانه ومعانيه وتفسيره». ينظر: مجاز القرآن ١/ ٢١٦، فلعله المراد، والعلم عند الله تعالى.

(١) هو أبو القاسم الحسن بن محمد بن الحسن بن حبيب، أبو القاسم النيسابوري، إمام عصره في معاني القرآن وعلومه، كان أديباً نحوياً عارفاً بالمغازي والقصص والسير، من تصانيفه: التفسير المشهور، وعقلاء المجانين، وغيرها من كتب التفسير والآداب، توفي سنة (٤٠٦هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء ١٧/ ٢٣٧، وطبقات المفسرين للسيوطي (ص٣٥)، وطبقات المفسرين للداودي ١/ ١٤٤، وبغية الوعاة ١/ ٥١٩.

(٢) ينظر: قوله في البرهان ٢/ ٢٨٨، والإتقان ٦/ ٢٢٦١.

حقيقة المراد، والتفسير إخبارٌ عن دليل المراد. مثاله قوله تعالى: ﴿ إِنَّ رَبَّكَ لَبِٱلْمِرْصَادِ ﴾ [(١)]. تفسيره إنه من الرَّصَد، يقال:/ رَصَدْته رَقَبْتهُ، والمرصاد: مِفْعال منه، وتأويله: التحذير من التهاون بالله والغفلة عن الأُهبة والاستعداد للعرض عليه؛ فإن قواطع الأدلة تقتضي بيان المراد منه على خلاف وضع اللفظ في اللغة[(٢)]. ومنها: أن التفسير ما وقع مبيناً في كتاب الله، ومعيناً في السنة الصحيحة؛ لأن معناه قد وضح وظهر، وليس لأحد أن يتعرض له باجتهاد ولا غيره؛ بل يحمله على المعنى الذي ورد، لا يتعداه إلى غيره. والتأويل: ما استنبطه العلماء العالمون لمعاني القرآن، الماهرون في آلات العلوم[(٣)]، وهنا جرى عليه شيخ الإسلام في حواشي القاضي. ومنها: أن التأويل صرف الآية إلى معنى موافق لما قبلها وما بعدها، تحتمله الآية غير مخالف للكتاب والسنة من طريق الاستنباط[(٤)]، أي: والتفسير ما عدا ذلك. ومنها أن التفسير أعم من التأويل؛ لكنه أكثر ما يستعمل في الألفاظ ومفرداتها، وأكثر استعمال التأويل في المعاني والجمل، وأكثر ما يستعمل في الكتب الإلهية، والتفسير يستعمل فيها وفي غيرها[(٥)]. ومنها: أن التفسير:

/١١

---

(١) سورة الفجر، رقم الآية (١٤).

(٢) ينظر: الإتقان في علوم القرآن ٦/ ٢٢٦٢، ٢٢٦٣، وعزاه إلى أبي طالب التغلبي.

(٣) ينظر: الإتقان في علوم القرآن ٦/ ٢٢٦٤، وعزاه بقوله: «وقال قوم».

(٤) ينظر: البرهان في علوم القرآن ٢/ ٢٨٦، وعزاه إلى ابن حبيب النيسابوري، والبغوي، والكواشي، وغيرهم. وقال الزركشي: «قالوا: وهذا غير محظور على العلماء بالتفسير، وقد رخص فيه أهل العلم...». وينظر: الإتقان في علوم القرآن ٦/ ٢٢٦٤.

(٥) ينظر: البرهان في علوم القرآن ٢/ ٢٨٥، والإتقان في علوم القرآن ٦/ ٢٢٦١، ٢٢٦٢، =

إخراج الشيء من مقام الخفاء إلى مقام الظهور. والتأويل: نقل الكلام عن موضوعه، إلى ما يحتاج إثباته إلى دليل، ولولاه ما ترك ظاهر اللفظ[1]. قال بعضهم: وأحسن ما فرق به بينهما، قول الإمام أبي منصور الماتريدي[2]، «التفسير: القطع بأن المراد من اللفظ كذا، والشهادة على الله بأنه عني به ذلك، فإن قام دليل مقطوع به فصحيح،/ وإلا فتفسير بالرأي، وهو المنهي عنه. والتأويل: ترجيح أحد المحتملات بدون القطع والشهادة على الله بأنه عنى باللفظ هذا المعنى» انتهى[3]. /١٢

فالتأويل أقل حرجاً، ولهذا اختلف كثير من الصحابة والسلف في تأويل آيات، ولو كان عندهم فيها نص عن النبي ﷺ لم يختلفوا، فعلم أن التفسير بالرأي حرام؛ لما فيه من الشهادة على الله، والقطع بأنه مراده، وأما

= وعزوه إلى الراغب. وينظر للزيادة: مقدمة جامع التفاسير (ص٤٧).

(١) ينظر: زاد المسير لابن الجوزي١/ ٤ وقال: «وذهب قوم يميلون إلى الفقه إلى اختلافهما، فقالوا: التفسير: إخراج الشيء من مقام الخفاء إلى مقام التجلي. والتأويل: نقل الكلام عن وضعه فيما يحتاج في إثباته إلى دليل لولاه ما ترك ظاهر اللفظ، فهو مأخوذ من قولك: آل الشيء إلى كذا، أي صار إليه».

(٢) هو: أبو منصور محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور السمرقندي الحنفي، من علماء الكلام، وإليه يُنسب مذهب الماتردية، من مؤلفاته: التوحيد، تأويلات القرآن، تأويلات أهل السنة، توفي سنة (٣٣٣هـ). ينظر: الجواهر المضية في طبقات الحنفية ٣/ ٣٦٠، والفوائد البهية (ص١٩٥). وينظر للزيادة: تأويلات أهل السنة للماتريدي (ص٥)، والإتقان للسيوطي ٦/ ٢٦٢٢، والتحبير للسيوطي (ص ٣٨)، وقد عزاه السيوطي فيهما إلى الماتريدي.

(٣) ينظر: تأويلات أهل السنة (ص ٥).

التأويل فاختلف فيه، فمنعه قوم سدًّا للباب؛ لما صح عن النبي ﷺ، والصحابة، أن التفسير بالرأي حرام، فقد قال ﷺ: «من قال في القرآن برأيه، أو قال بما لا يعلم فليتبوأ مقعده من النار» رواه أبو داود، والترمذي وحسنه، وله طرق متعددة[١]. قلت: وهذا محله في غير ما هو نص في مدلوله، لا يحتاج لبيان، فما تتبادر الأفهام إلى معرفته ليس من محل الخلاف، وهو النصوص المتضمنة لشرائع الأحكام، ودلائل التوحيد، وكل لفظ أفاد معنى واحداً جلياً، يعلم أنه مراد الله، فهذا القسم كما قال الزركشي[٢] لا يلتبس تأويله على أحد، إذ كل أحد يدرك معنى التوحيد من قوله تعالى: ﴿ فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾[٣]، وأنه لا شريك له في الإلهية، وإن لم يعلم أن (لا) موضوعة في اللغة للنفي، و(إلا) للإثبات، وأن مقتضى هذه الكلمة الحصر[٤]، ويعلم كل أحد بالضرورة أن مقتضى ﴿ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ

(١) الحديث الذي أخرجه أبو داود في سننه، كتاب العلم، باب في التشديد في الكذب على رسول الله ﷺ، رقم (٣٦٥١)، بلفظ: «من كذب عليَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار». وأما الحديث الذي ذكره المؤلف فقد أخرجه الترمذي في سننه في كتاب تفسير القرآن، باب ما جاء في الذي يفسر القرآن برأيه، رقم (٢٩٥٠)، وقال الترمذي: «حديث حسن»، وضعفه الشيخ الألباني في ضعيف الترمذي رقم (٥٦٩)، وسلسلة الأحاديث الضعيفة رقم (١٧٨٣).

(٢) ينظر: البرهان في علوم القرآن ٢/ ٣٠٧.

(٣) سورة محمد، رقم الآية (١٩).

(٤) في المخطوط «وأن مقتضى هذه الحصر الكلمة»، والصواب ما أثبتناه، اعتماداً على ما في البرهان ٢/ ٣٠٧.

ٱلزَّكَوٰةَ ﴾[1] ونحوه طلب إيجاد المأمور به، وإن لم يعلم أن صيغة «افعل» للوجوب فما كان من هذا القسم لا يعذر أحد يدعي الجهل بمعاني ألفاظه؛/ لأنها معلومة لكل أحد بالضرورة. وأما ما يعلمه العلماء ويرجع إلى اجتهادهم فهو الذي يغلب عليه إطلاق التأويل، وذلك استنباط الأحكام ونحوه، وهو محل الخلاف، فمنعه قوم كما مرَّ، وجوَّزه آخرون لمن كان عالماً بخمسة عشر علماً[2]، وخصصوا الخبر بغير العالم بها، أحدها: علم اللغة؛ لأن بها يعرف شرح مفردات الألفاظ ومدلولاتها. الثاني: علم النحو؛ لأن المعنى يختلف ويتغير باختلاف الإعراب. الثالث: التصريف، ولم يذكره بعضهم، قال السيوطي: «وهو الأصوب» أي[3]: لأن القرآن منظور فيه إلى خصوص اللفظ الوارد، والمقصود من التصريف صحة الكلمة وإعلالها، والتفسير لا يتوقف على ذلك. قال[4]: «ووجه من ذكره

١٣/

---

(١) سورة البقرة، رقم الآية (٤٣).

(٢) وقد ذكر هذه العلوم السيوطي في الإتقان ٦/ ٢٢٩٣ – ٢٢٩٨، وفي التحبير (ص ٣٢٨ – ٣٣٠)، وهي العلوم التي يحيط بها المفسر لكلام الله – عز وجل –.

(٣) يعني: عدم ذكره، والعلم به (علم التصريف).

(٤) أي السيوطي قاصداً علم التصريف. ينظر: الإتقان ٦/ ٢٢٩٤، والتحبير (ص ٣٢٨).

وقال السيوطي بعد ذكر هذا العلم «علم التصريف». قال ابن فارس: «ومن فاته علمه فاته المُعْظَم؛ لأن «وجد» مثلاً كلمة مبهمة، فإذا صرفناها اتضحت بمصادرها».

وقال الزمخشري: «من بدع التفاسير قول من قال: إن الإمام في قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ نَدْعُواْ كُلَّ أُنَاسٍۭ بِإِمَٰمِهِمْ ﴾ سورة الإسراء: ٧١، جمع: «أمّ»، وإن الناس يدعون يوم القيامة بأمهاتهم دون آبائهم» قال: «وهذا غلط أوجبه جهله بالتصريف؛ فإن أُمّاً لا تجمع على إمام». ينظر: الإتقان للسيوطي ٦/ ٢٢٩٤، والكشاف للزمخشري ٢/ ٦٨٢.

أن بـه تعـرف الأبنيـة والصـيغ». الرابـع: الاشـتقاق؛ لأن الاسـم إذا كـان اشتقاقه من مادتين مختلفتين اختلف المعنى باختلافهما، كالمسيح، هل هو من السياحة، أو من المسح؟. الخامس: المعاني؛ لأن بـه تعـرف خـواص تراكيـب الكلام مـن جهـة إفادتها المعنـى. السـادس: البيـان؛ لأن بـه يعـرف خـواص التراكيـب مـن جهـة اختلافهـا بحسـب وضـوح الدلالـة وخفائهـا. السـابع: البديع؛ لأن به يعرف وجوه تحسين الكلام[1]. الثـامن: علـم القـراءات؛ لأن به يعرف كيفيـة النطـق بـالقرآن، وبـالقراءات تـرجح الوجـوه المحتملـة عـلى بعض. التاسع: علـم أصـول الـدين؛ لما في القـرآن مـن الآيـات/ التـي تـدل /١٤ بظاهرها على ما لا يجوز على الله، فالأصـولي يـؤول ذلـك، ويسـتدل عـلى مـا يستحيل، وما يجب، وما يجوز. العاشر: أصول الفقـه؛ لأن بـه يعـرف وجـوه الاسـتدلال عـلى الأحكـام والاسـتنباط. الحـادي عشر: أسـباب النـزول؛ إذ سبب النزول يعـرف معنـى الآيـة المنزلـة فيـه بحسـب مـا أنزلـت فيـه. الثـاني

(١) وهذه العلوم: الخامس، والسادس، والسابع (علم المعاني، والبيان، والبديع)، هـي علـوم البلاغة، قال السيوطي في الإتقان ٦/ ٢٢٩٥: «وهذه العلوم الثلاثـة هـي علـوم البلاغـة، وهـي مـن أعظـم أركـان المفسر؛ لأنـه لا بـد لـه مـن مراعـاة الإعجـاز، وإنـما يـدرك بهـذه العلوم».

وقال السيوطي – أيضـاً – قـال السـكاكي: «اعلـم أن شـأن الإعجـاز عجيـب يـدرك ولا يمكـن وصـفه، كاسـتقامة الـوزن تـدرك ولا يمكـن وصـفها، وكالملاحـة، ولا طريـق إلى تحصيله لغير ذوي الفطر السليمة إلا التمرُّن في علمي المعاني والبديع».

وقال – أيضاً – وقال غيره: «معرفة هذه الصـناعة بأوضـاعها هـي عمـدة التفسـير المطلـع على عجائب كلام الله، وهـي قاعـدة الفصـاحة، وواسـطة عقـد البلاغـة». ينظـر للزيـادة: الإتقان ٦/ ٢٢٩٦.

عشر: الناسخ والمنسوخ ليعلم المحكم من غيره. الثالث عشر: علم الفقه؛ لأن بعض الأحكام قد يتوقف عليه، كما في قوله: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا۟ فَتَيَٰتِكُمْ عَلَى ٱلْبِغَآءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا﴾[1]، فإن كون مفهوم الشرط لا يتصور معه إكراه إنما يعلم من علم الفقه؛ لأن قواعده إن ما يفعله الشخص لداعية فيه لا يتحقق فيه الإكراه. الرابع عشر: الأحاديث المبينة لتفسير المجمل والمبهم. الخامس عشر: علم الموهبة، وهو علم يورثه الله لمن عَمِل بما عَلِمَ، وإليه الإشارة بحديث: «من عمل بما علم أورثه الله علم ما لم يعلم»[2]، قال ابن أبي الدنيا[3]: «وعلوم القرآن وما يستنبط منه بحر لا ساحل له». قال: «فهذه العلوم التي هي كالآلة للمفسر لا يكون مفسراً إلا بتحصيلها، فمن فسر بدونها كان مفسراً بالرأي المنهي عنه، وإذا فسر مع حصولها لم يكن مفسراً بالرأي المنهي عنه» قال[4]: «والصحابة والتابعون كان عندهم علوم العربية بالطبع لا بالاكتساب، واستفادوا العلوم الأخرى من القرآن والسنن التي

(١) سورة النور، رقم الآية (٣٣).

(٢) أخرجه أبو نعيم في الحلية ١٠/ ١٥، وحكم بأنه موضوع، ووافقه الألباني في «الضعيفة» (٤٢٢)، وهو مروي عن جماعة من السلف من قولهم غير مرفوع. وينظر للزيادة: كشف الخفا للعجلوني ٢/ ٣٤٧، رقم (٢٥٤٢).

(٣) هو أبو بكر عبدالله بن محمد بن عبيد بن سفيان القرشي البغدادي، المشهور بابن أبي الدنيا، صاحب التصانيف، المتوفى سنة (٢٨١هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء ٩/ ٩٣، تذكرة الحفاظ ١/ ٦٧٧، تاريخ بغداد ١٠/ ٨٩.

(٤) يعني ابن أبي الدنيا.

تلقوها من النبي ﷺ»[١]. قال الجلال: «ولعلك قد يشكل عليك علم الموهبة وتقول: هذا شيء ليس في قدرة الإنسان تحصيله/ ، وليس كما ظننت من الإشكال، وقد خطر لي تشبيهه بقولهم: في حد المجتهد: هو فقيه النفس، أي: حديد الفهم بالطبع لمقاصد الكلام بحيث يقدر على الاستنباط» انتهى[٢]. ١٥/

قال الزركشي: «وكأن السبب الحامل لكثير على التفرقة بين التفسير والتأويل التمييز بين المنقول والمستنبط، ليحيل على الاعتماد في المنقول وعلى النظر في المستنبط». انتهى[٣]، قلت: وهذا لا يتم إلا إذا قال المفسر عقب

---

(١) بعد البحث والنظر لم أقف على أقواله في مظانها، وقد نقلها السيوطي في الإتقان ٦/ ٢٢٩٧، ٢٢٩٨، وفي التحبير – أيضاً – ص (٣٢٩، ٣٣٠).

(٢) ينظر: الإتقان ٦/ ٢٢٩٨ وفيه: «والطريق في تحصيله – يعني علم الموهبة – ارتكاب الأسباب الموجبة له من العمل والزهد». وهذا القول الذي ذكره في المخطوط بنصه في التحبير للسيوطي (ص٣٣٠).

قال السيوطي في الإتقان ٦/ ٢٢٩٨ بعد ذكره لعلم الموهبة: «قال في البرهان: اعلم أنه لا يحصل للناظر في فهم معاني الوحي ولا يظهر له أسراره، وفي قلبه بدعة أو كبر أو هوى أو حب الدنيا، أو وهو مُصِرٌّ على ذنب، أو غير متحقق بالإيمان، أو ضعيف التحقيق، أو يعتمد على قول مفسر ليس عنده علم أو راجع إلى معقوله، وهذه كلها حجب وموانع بعضها آكد من بعض».

قلت – يعني السيوطي –: «وفي هذا المعنى قوله تعالى: ﴿ سَأَصْرِفُ عَنْ ءَايَٰتِيَ ٱلَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ ﴾ سورة الأعراف: ١٤٦».

قال سفيان بن عيينة: «أنزع عنه فهم القرآن» أخرجه ابن أبي حاتم. ينظر للزيادة: الإتقان ٦/ ٢٢٩٨، والبرهان للزركشي ٢/ ٣١٩، ٣٢٠.

(٣) ينظر: البرهان في علوم القرآن ٢/ ٣١٢ بتصرف يسير في المخطوط.

آية: تأويلها كذا، وعقب أخرى: تفسيرها كذا، ويصرح بالنقل في بعض الآيات ويتركه في بعض، وأما من يذكر التفسير على أسلوب واحد فلا يتميز من كلامه التأويل من التفسير.

تنبيه: قال البدر الزركشي في البرهان[1]: «للناظر في القرآن لتفسيره مآخذ كثيرة أمهاتها أربعة: الأول: النقل عن النبي ﷺ، وهذا هو الطراز المعلم[2] لكن يجب الحذر من الضعيف منه والموضوع؛ فإنه كثير، ولهذا قال الإمام أحمد: «ثلاث كتب لا أصل لها: المغازي، والملاحم، والتفسير»، وقال المحققون من أصحابه: مراده أن الغالب أنه ليس لها أسانيد صحاح متصلة، وإلا فقد صح من ذلك كثير، كتفسير الظلم بالشرك في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَـٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾[3]، والحساب اليسير بالعرض[4]، والقوة

---

(١) ينظر: البرهان في علوم القرآن ٢/ ٢٩٢، ٢٩٣، بتصرف يسير في المخطوط.

(٢) في البرهان: «وهذا هو الطراز الأول» بدلاً من: «المعلم».

(٣) ورد ذلك في حديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الإيمان، باب ظلم دون ظلم، رقم الحديث (٣٢)، عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه قال: «لما نزلت ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَـٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾ سورة الأنعام: ٨٢، قال أصحاب رسول الله ﷺ: أيُّنا لم يظلم؟ فأنزل الله: ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ سورة لقمان: ١٣». وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب صدق الإيمان وإخلاصه، رقم الحديث (١٢٤)، ولفظه: «وقالوا: أيُّنا لا يظلم نفسه؟ فقال رسول الله ﷺ: (ليس هو كما تظنون، إنما هو كما قال لقمان لابنه: ﴿يَـٰبُنَىَّ لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ ۖ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ سورة لقمان: ١٣».

(٤) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التفسير، سورة الانشقاق، باب: ﴿فَسَوْفَ =

بالرمي في قوله تعالى: ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ﴾[(١)]».

قال في الإتقان[(٢)]: «قلت الذي صح من ذلك يسير جداً، بل أصل المرفوع في غاية القلة/ .

/١٦

الثاني: الأخذ بقول الصحابي، فإن تفسيره عندهم بمنزلة المرفوع إلى النبي ﷺ، كما قاله الحاكم[(٣)] في مستدركه»[(٤)]. قال الجلال السيوطي: «وما

= ﴿يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ سورة الانشقاق: ٨، رقم الحديث (٤٩٣٩)، عن عائشة – رضي الله عنها – قالت: قال رسول الله ﷺ: «ليس أحد يحاسب إلا هلك، قالت: قلت يا رسول الله! جعلني الله فداءك، أليس يقول الله عز وجل: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ ۝٧ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ قال: ذاك العرض، يعرضون، ومن نوقش الحساب هلك».

وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب إثبات الحساب، رقم الحديث (٢٨٧٦).

(١) الحديث أخرجه مسلم في كتاب الإمارة، باب فضل الرمي والحث عليه، رقم الحديث (١٩١٧) عن عقبة بن عامر – رضي الله عنه – قال: سمعت رسول الله ﷺ وهو على المنبر يقول: «﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ﴾ الأنفال: ٦٠، ألا إن القوة الرمي، ألا إن القوة الرمي، ألا إن القوة الرمي».

(٢) ينظر: الإتقان في علوم القرآن ٦/ ٢٢٨٥.

(٣) هو أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن محمد الضبي النيسابوري، يعرف بابن البيِّع، لقب بالحاكم لسعة حفظه للأحاديث، سمع من نحو ألفي شيخ، وله في ذلك أسانيد عالية، من مؤلفاته: المستدرك على الصحيحين، ومعرفة علوم الحديث، توفي سنة (٤٠٥هـ)، ينظر: تاريخ بغداد ٥/ ٤٧٣، وتذكرة الحفاظ ٣/ ١٠٣٩، وسير أعلام النبلاء ١٧/ ١٦٢.

(٤) ينظر: المستدرك ٢/ ٢٥٨، كتاب التفسير.

قاله الحاكم نازعه فيه ابن الصلاح[1] وغيره من المتأخرين: بأن ذلك مخصوص بما فيه سبب النزول، أو نحوه مما لا مدخل للرأي فيه. قال: ثم رأيت الحاكم صرح في علوم الحديث بهذا القيد، فقال: «ومن الموقوفات تفسير الصحابة، وأما من يقول: إن تفسير الصحابة مسند فإنما يقوله فيما فيه من سبب النزول»، فقد خصص هنا، وعمم في المستدرك فاعتمدوا الأول والله أعلم»[2].

قال الزركشي[3]: «وفي الرجوع إلى قول التابعي روايتان عن أحمد، واختار ابن عقيل[4] المنع، وحكوه عن شعبة[5]؛ لكن عمل المفسرين على خلافه، فقد حكوا في كتبهم أقوالهم؛ لأن غالبها تلقوها عن الصحابة وربما

---

(١) هو أبو عمرو عثمان بن عبدالرحمن الكردي الشهرزوري الشافعي، المعروف بابن الصلاح، إمام حافظ فقيه، من فضلاء عصره في التفسير والحديث والفقه، ومن أهل الفتوى في زمانه، من مؤلفاته: مقدمته في علوم الحديث، توفي سنة (٦٤٣هـ). ينظر: وفيات الأعيان ٣/ ٢٤٣، وتذكرة الحفاظ ٤/ ١٤٣٠، وطبقات الشافعية ٨/ ٣٢٦.

(٢) ينظر للزيادة: الإتقان في علوم القرآن ٦/ ٢٢٨٦، وعلوم الحديث لابن الصلاح (ص٥٠)، وعلوم الحديث للحاكم (ص٣٢).

(٣) نقله المؤلف بتصرف عن كتاب البرهان في علوم القرآن ٢/ ٢٩٤، ٣٠٢، وينظر للزيادة: الإتقان في علوم القرآن ٦/ ٢٢٨٦، ٢٢٨٧.

(٤) هو علي بن عقيل بن محمد أبو الوفاء الظفري الحنبلي البغدادي، من أعلام زمانه في العلم والنقل والذكاء، من تصانيفه: الواضح في الأصول، والفصول في فقه الحنابلة، توفي سنة (٥١٣هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء ١٩/ ٤٤٣، وذيل طبقات الحنابلة ١/ ١٤٢.

(٥) هو شعبة بن الحجاج بن الورد، أبو بِسْطام الأزدي البصري، مولاهم الواسطي، عالم أهل البصرة، ورأى الحسن البصري، توفي سنة (١٦٠هـ). ينظر: وفيات الأعيان ٢/ ٤٦٩، وسير أعلام النبلاء ٧/ ٢٠٢.

يحكى عنهم عبارات مختلفة الألفاظ فيظن من لا فهم عنده أنه اختلاف محقق، فيحكيه أقوالاً، وليس كذلك، بل يكون واحد منهم ذكر معنى في الآية لكونه أظهر عنده، أو أليق بحال السائل، وقد يكون بعضهم يخبر عن الشيء بلازمه ونظيره، والآخر بمقصوده وثمرته، والكل يؤول إلى معنى واحد غالباً[(١)]؛ فإن لم يمكن الجمع بين القولين عن الشخص الواحد لم يقدم أحدهما إن استويا في الصحة عنده، وإلا فالصحيح المقدم. الثالث: الأخذ بمطلق اللغة فإن القرآن نزل بلسان عربي، وهذا قد ذكره جماعة، ونص عليه أحمد في مواضع، لكن نقل الفضل بن زياد[(٢)]/ عنه أنه سئل عن القرآن يُمثِّل له الرجل ببيت من الشعر؟ فقال: ما يعجبني. فقيل: ظاهره المنع؛ ولهذا قال بعضهم[(٣)]: «تفسير القرآن بمقتضى اللغة روايتان عن أحمد. وقيل: الكراهة تحمل على من صرف الآية عن ظاهرها إلى معانٍ خارجة محتملة يدل عليها القليل من كلام العرب، ولا تؤخذ غالباً إلا في الشعر ونحوه، ويكون المتبادر خلافها. الرابع: التفسير بالمقتضى من معنى الكلام، وهو ما يفهم عند اللفظ، ولا يكون منطوقاً به، لكنه من ضرورة المنطوق

١٧/

(١) وقد أشار شيخ الإسلام ابن تيمية إلى هذا في قاعدته المعروفة حول اختلاف التنوع والتي بينها ووضحها في رسالته «مقدمة في أصول التفسير» ص (٢٨).

(٢) هو الفضل بن زياد أبو العباس القطان البغدادي، من أصحاب الإمام أحمد المتقدمين، وكان الإمام يعرف قدره ويكرمه، له مسائل كثيرة عن الإمام أحمد، ولم تذكر سنة وفاته. ينظر: طبقات الحنابلة ١/ ٢٥١، والمقصد الأرشد ٢/ ٣١٢.

(٣) ينظر: للزيادة: الآداب الشرعية لابن مفلح ٢/ ٢٧٧، والإتقان في علوم القرآن ٦/ ٢٢٨٧.

بـــــه، نحـــــو ﴿فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾[1] أي: فضربـــه فـــانفجرت، ونحـــو: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾[2]، وكالمقتضى المقتضب من قوة الشرع، وهو المستنبط، وهذا هـو الـذي دعـا بـه النبي ﷺ لابن عباس حيث قال: «اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويـل»[3]، والذي عناه عـلي[4] بقولـه: «إلا فهـماً يؤتـاه الرجـل في القـرآن»[5] ومـن هنـا اختلف الصحابة في معنى الآيـة، فأخـذ كـل برأيـه عـلى مقـتضى نظـره، والله أعلم.

وأما موضوعه فهو كلام الله المنزل عـلى نبيـه محمـد ﷺ؛ لأن موضـوع كل علم ما يبحث فيه عن أحواله العارضـة لـه، قـال المحقـق ابـن قاسـم[6]:

---

(١) سورة البقرة، رقم الآية (٦٠).

(٢) سورة يوسف، رقم الآية (٨٢).

(٣) الحديث أخرجه الإمام أحمد في المسند ١/ ٢٦٦، وهو في الصحيحين بألفاظ مقاربة، فقد أخرجه البخاري في كتاب الوضوء، باب وضع الماء عند الخلاء، رقـم الحـديث (١٤٣)، ومسلم في صحيحه، كتاب الفضائل، باب فضـائل ابـن عبـاس – رضي الله عـنهما – رقـم الحديث (٢٤٧٧).

(٤) هو علي بن أبي طالب – رضي الله عنه – الخليفـة الراشـد الرابـع، أمـير المؤمنين، ابـن عـم رسول الله ﷺ، وزوج بنته فاطمة – رضي الله عنها – توفي سنة (٤٠هـ)، ينظـر: الإصـابة ٧/ ٢٧٥.

(٥) الحديث أخرجـه البخـاري في صـحيحه، كتـاب العلـم، بـاب كتابـة العلـم رقـم (١١١)، ولفظه: «أو فهمٌ أعطيه رجل مسلم»، وهو عند البخاري – أيضاً – في مواضع أخرى.

(٦) هو العبادي، والله أعلم، أحمد بن قاسم العبادي القاهري، الشافعي، شهاب الـدين، عـالم فقيه، توفي سنة (٩٩٤هـ)، من مصنفاته: المحررات على مختصر السعد، حاشية عـلى شرح =

«والمراد بالبحث عن الأعراض الذاتية حملها على موضوع العلم، كقولنا في موضوع أصول الفقه الكتاب يثبت الحكم، أو على أنواعه/ ، كقولنا فيه: الأمر يفيد الوجوب، أو على أعراضه الذاتية، كقولنا: العام يتمسك به في حياة النبي ﷺ، أو على أعراضه العرضية، كقولنا: العام المخصوص حجة فيما بقي». انتهى[١].

/١٨

ولا يخفى أن القرآن الكريم ذو جزاء، قال المحقق الكازروني[٢] في موضوع التفسير: إما أن يكون المفهوم الكلي الصادق على ما بين الدفتين وهو كلام الله المنزل على نبيه، أو يكون موضوعه السور أو الآيات، وحينئذ لقائل أن يقول: ليس المذكور أولاً وثانياً موضوعاً؛ لأن البحث في التفسير ليس عن المفهوم الكلي المذكور ولا عن المجموع من حيث هو مجموع، فبقي الاحتمال الثالث، ولا يخفى بُعد أن تكون كل آية موضوعاً حتى تكون موضوعاته تقدر عدد الآيات، ويمكن أن يقال: إن المفهوم الكلي موضوع التفسير، لكن البحث عن أفراده وهي الآيات باعتبار أنه يستفاد منه أحوال المفهوم الكلي، كما وقع في سائر العلوم من البحث عن أنواع الموضوع، فإن الكلمة موضوع النحو، ويبحث فيه عن أنواعها، بل عن أنواع الاسم

= جمع الجوامع للسبكي. ينظر: معجم المؤلفين ١/ ٢٣٠، شذرات الذهب ٨/ ٤٣٣.

(١) بعد البحث والمراجعة لم أجد كلام ابن القاسم، والعبارة معروفة في كتب أصول الفقه وحواشيه كجمع الجوامع وحاشيته للعطار.

(٢) هو أبو الفضل القرشي الصديقي الخطيب، المشهور بالكازروني، من علماء التفسير، من أشهر مصنفاته: حاشية الكازروني على تفسير البيضاوي، توفي في حدود سنة (٩٤٥هـ). ينظر: كشف الظنون ٢/ ١٩٥.

كالفاعل، والمفعول، والمبتدأ، والخبر، ومثل ذلك ما في المواقف[1] من أن: موضوع الكلام هو مفهوم المعلوم والبحث عن أفراده وأنواعه، فتأمل! قال: والأولى أن يقال إن موضوعه مجموع السور ويبحث فيه عن أحوال أجزائه باعتبار أن البحث عنها يؤول إلى البحث عنه كما لا يخفى على المتفطن، ونظير ذلك كثير من العلوم، فإن موضوع الطب بدن الإنسان/ /١٩ من حيث يصح ويمرض ويبحث فيه عن أحوال الأدوية باعتبار أن البحث عنها راجع إلى البحث عنه، فإن قولهم في العسل راجع إلى البحث عن أن بدن الإنسان يسخن بوصوله إلى جوفه ومثل قول الأصولي مفهوم اللقب لا يعتبر، فإن هذا البحث في الظاهر ليس بحثاً عن أحوال موضوعه لكنه يرجع إليه بنوع تصرف. قال: ومن أراد تفصيل بحث الموضوع فعليه بمطالعة الحواشي التي كتبناها على شرح المواقف» انتهى[2].

وأما فائدته، فهي كما قال شيخ الإسلام في حواشي القاضي[3]: الاطلاع على عجايب كلام الله عز وجل، وامتثال أوامره، ونواهيه.

وأما استمداده، فهو كما تقدم عن الزركشي[4] من اللغة، والنحو، والصرف، وعلم البيان، وأصول الفقه، والقراءات، ويحتاج لمعرفة أسباب النزول، والناسخ والمنسوخ، وغير ذلك من باقي العلوم المتقدمة.

---

(١) انظر: المواقف (ص٧)، لعضد الدين الإيجي، وشرح المواقف للجرجاني ١/ ٣٨ وما بعدها.

(٢) ينظر: حاشية الكازروني على البيضاوي ١/ ٥، ٦.

(٣) بعد البحث والمراجعة لم أقف عليه.

(٤) تقدم قريباً، وينظر للزيادة: البرهان في علوم القرآن ١/ ١٠٤، ١٠٥.

وأما بيان الحاجة إليه، فهو أن القرآن نزل بلسان عربي في زمن أفصح العرب، وكانوا يعلمون ظواهره وأحكامه، وأما دقائق باطنه، فإنما كان يظهر لهم بعد البحث والنظر، مع سؤالهم النبي ﷺ في الأكثر، كسؤالهم لما نزل قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾ [١]. فقالوا وأيُّنا لم يظلم نفسه، ففسره النبي ﷺ بالشرك، واستدل عليه بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [٢]، وكسؤال عائشة عن الحساب اليسير، فقال: «ذلك العرض»[٣]، وكقصة عدي بن حاتم[٤] في الخيط الأبيض والأسود وغير ذلك/ مما سألوا عنه، ونحن محتاجون إلى ذلك وزيادة عليه، مما لم يحتاجوا إليه من أحكام الظواهر؛ لقصورنا عن مدارك أحكام اللغة بغير علم، فنحن أشد الناس احتياجاً إلى علم التفسير.

٢٠/

ومعلوم أن تفسيره منه ما هو من قبيل بسط الألفاظ الوجيزة وكشف معانيها، ومنه ما هو من قبيل ترجيح بعض الاحتمالات على بعض[٥].

---

(١) سورة الأنعام رقم الآية (٨٢).

(٢) سورة لقمان، رقم الآية (١٣).

(٣) تقدم تخريجه قريباً.

(٤) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التفسير، باب ﴿وَكُلُواْ وَٱشْرَبُواْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ﴾ سورة البقرة: ١٨٧ رقم الحديث (٤٥١٠)، وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصيام، باب بيان أن الدخول في الصوم يحصل بطلوع الفجر، رقم الحديث (١٠٩٠).

(٥) ينظر للزيادة: البرهان في علوم القرآن ١/ ١٠٧، ١٠٨، والإتقان في علوم القرآن ٦/ ٢٢٦٧.

قال بعضهم: علم التفسير عسر يسير، أما عسره فظاهر من وجوه، أظهرها: أنه كلام متكلم لم يصل الناس إلى مراده بالسماع منه، ولا إمكان الوصول إليه، بخلاف الأمثال والأشعار ونحوها، فإن الإنسان يمكن علمه منه إذا تكلم بأن يسمع منه أو ممن سمع منه، وأما القرآن فتفسيره على وجه القطع لا يُعلم إلا بأن يسمع من النبي ﷺ، وذلك متعذر إلا في آيات قلائل، فالعلم بالمراد يستنبط بأمارات ودلائل، والحكمة فيه أن الله تعالى أراد أن يتفكر عباده في كتابه فلم يأمر نبيه بالتنصيص على المراد في جميع آياته»[1] انتهى.

وأما بيان شرفه: فإنه لا يخفى؛ لأن الله تعالى قال: ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَن يَشَاءُ ۚ وَمَن يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾[2]، وعن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَن يَشَاءُ﴾ قال: المعرفة بالقرآن ناسخه ومنسوخه، ومحكمه ومتشابهه، ومقدَّمه ومؤخَّره، وحلاله وحرامه، وأمثاله»[3].

وعن ابن عباس مرفوعاً: «الحكمة القرآن». قال ابن عباس: «يعني تفسيره، فإنه قد قرأه البر والفاجر»[4]/ /٢١

(١) هذا الكلام بنصه عزاه الزركشي في البرهان للقاضي شمس الدين الخُوَيِّي (ت٦٣٧هـ)، وكذا في الإتقان للسيوطي ٦/ ٢٢٦٨.

(٢) سورة البقرة، رقم الآية (٢٦٩).

(٣) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره ٢/ ٣٥١، رقم (٢٨٢٢)، وابن جرير في تفسيره ٥/ ٩، والسيوطي في الدر المنثور ١/ ٣٤٨، وعزاه إلى ابن المنذر.
ينظر للزيادة: الإتقان في علوم القرآن ٦/ ٢٢٦٩.

(٤) أخرجه السيوطي في الدر المنثور ٢/ ٦٦، وعزاه إلى ابن مردويه، وينظر للزيادة: الإتقان =

وعن أبي الدرداء[١]: «﴿يُؤْتِي ٱلْحِكْمَةَ﴾ أي: قراءة القرآن، والفكرة فيه»[٢]. وقال تعالى: ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَـٰلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ ۖ وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَـٰلِمُونَ﴾[٣].

وعن عمرو بن مرة[٤] قال: «ما مررت بآية من كتاب الله لا أعرفها إلا أحزنتني، لأني سمعت الله يقول: ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَـٰلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ ۖ وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَـٰلِمُونَ﴾»[٥]. وعن الحسن[٦] قال: «ما أنزل الله آية إلا

= في علوم القرآن – أيضاً – ٦/ ٢٢٦٩. وعزاه إلى ابن مردويه من طريق جويبر، عن الضحاك، عن ابن عباس مرفوعاً، قال محققو الإتقان: «لكنه ضعيف، في إسناده جويبر بن سعيد الأزدي، ضعيف جداً».

(١) هو عويمر بن زيد، الأنصاري الخزرجي، اختلف في اسمه واسم أبيه، وهو مشهور بكنيته وباسمه جميعاً، من أصحاب رسول الله ﷺ، مات في خلافة عثمان – رضي الله عنه –، ينظر: الإصابة ٧/ ٥٦٥.

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره ٢/ ٥٣٣، رقم (٢٨٣١)، وينظر للزيادة: الإتقان في علوم القرآن ٦/ ٢٢٦٩، وعزاه لابن أبي حاتم، عن أبي الدرداء – رضي الله عنه – قال محققو الإتقان: «ضعيف جداً، في إسناده محمد بن كثير بن مروان الفهري، متروك»، كما في التقريب، رقم ٦٢٩٥.

(٣) سورة العنكبوت، رقم الآية (٤٣).

(٤) هو عمرو بن مرة بن عبدالله المرادي، أبو عبدالله الكوفي الأعمى، روى له الجماعة، توفي سنة (١١٦هـ)، ينظر: تهذيب الكمال ٥/ ٤٦٢.

(٥) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره ٥/ ٥٧٦، وأورده السيوطي في الإتقان ٦/ ٢٢٧٠، وعزاه إلى ابن أبي حاتم، عن عمرو بن مرة. وهو عند أبي عبيد في فضائل القرآن، باب فضل علم القرآن والسعي في طلبه (ص٤٢) بلفظ مقارب.

(٦) هو أبو سعيد الحسن بن أبي الحسن البصري، سيد أهل زمانه علماً وعملاً، مناقبه وآثاره كثيرة جداً، توفي سنة (١١٠هـ). ينظر: معرفة القراء الكبار ١/ ١٦٨، وتهذيب التهذيب =

وهو يجب أن يعلم فيم نزلت وما أريد بها»[1].

وقد أجمع العلماء على أن التفسير من فروض الكفايات[2]. وأجل العلوم الشرعية.

وقد حقق العلامة الأصبهاني[3] بيان شرفه بوجوه ثلاثة، فقال: اعلم أن أشرف صناعة يتعاطاها الإنسان تفسير القرآن العظيم، بيان ذلك: أن شرف الصناعة إما بشرف موضوعها، وإما بشرف غرضها، وإما بشدة الحاجة إليها، فشرف الموضوع مثاله: أن الصياغة أشرف من الدباغة؛ لأن موضوع الصياغة الذهب والفضة، وهما أشرف من موضوع الدباغة الذي هو جلد الميتة، وشرف الغرض مثاله: أن صناعة الطب أشرف من الكناسة؛ لأن إزالة المرض عن الإنسان أفضل من تنظيف الأماكن الدنسة، وشدة الحاجة إليها مثاله الفقه، فإن الحاجة إليه أشد من الحاجة إلى الطب، إذ ما من واقعة في الكون من أحد من الخلق إلا وهي مفتقرة إلى الفقه؛ لأن به انتظام صلاح أحوال الدنيا والدين، بخلاف الطب فإنه يحتاج إليه بعض

= ١/ ٣٨٨.

(١) أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن، باب فضل علم القرآن والسعي في طلبه (ص٤٢)، وينظر للزيادة: الإتقان في علوم القرآن ٦/ ٢٢٧٠.

(٢) نقل الإجماع السيوطي في الإتقان ٦/ ٢٢٧٢، وعبارته: «وقد أجمع العلماء أن التفسير من فروض الكفايات وأجل العلوم الثلاثة الشرعية».

(٣) هو أبو القاسم الحسين بن محمد بن المفضل الأصبهاني، الملقب بالراغب، له تصانيف منها: المفردات في ألفاظ القرآن، ومحاضرات الأدباء، اختلف في سنة وفاته، وقيل: توفي في حدود سنة (٤٣٥هـ)، ينظر: سير أعلام النبلاء ١٨/ ١٢٠، وطبقات المفسرين للداودي ٢/ ٣٢٩.

الناس في بعض الأوقات». قال: «إذا عرف ذلك فصناعة التفسير/ قد /٢٢ حازت الشرف من الجهات الثلاثة، أما من جهة الموضوع فلأن موضوعه كلام الله – عز وجل – الذي هو ينبوع كل حكمة ومعدن كل فضيلة، فيه نبأ ما قبلكم وخبر ما بعدكم، وحكم ما بينكم، لا تنقضي عجائبه ولا تحصى غرائبه، وأما من جهة الغرض فلأن الغرض منه هو الاعتصام بالعروة الوثقى والوصول إلى السعادة الحقيقية التي لا تفنى، وأما شدة الحاجة إليه فلأن كل كمال ديني أو دنيوي عاجل أو آجل مفتقر إلى العلوم الشرعية والمعارف الدينية وهي متوقفة على العلم بكتاب الله تعالى»[(١)].

فعلم مما تقرر أن علم التفسير أشرف العلوم بأسرها ويدل على ذلك قول القاضي: «فإن أعظم العلوم شرفاً» [(٢)]؛ لكن بحث فيه المحقق الكازروني[(٣)] بما صرح به في الطوالع من أن أعظم العلوم وأرفعها ورئسها ورأسها علم الكلام، قال: «وقد يجاب بأن المراد من العلوم هنا غير علم الكلام بقرينة ما في الطوالع، قال: لكن الاعتماد على مثل هذه القرينة بعيد جداً، ويمكن أن يقال إن لكل منهما شرفاً ومزية على الآخر من وجه، أما مزية الكلام فلأن إثبات موضوع التفسير موقوف على الكلام، فإنه متوقف على وجود إله متكلم مُرْسِل للرسول صلى الله تعالى عليه وسلم، وهذه ثبتت من علم الكلام، وإما مزية التفسير فلأن كثيراً من مسائل الكلام

(١) ينظر: مقدمة جامع التفسير (ص ٩١).

(٢) ينظر: أنوار التنزيل ١/ ٥.

(٣) ينظر: حاشية الكازروني على البيضاوي ١/ ٥.

ثبتت بالآيات كإعادة الأجسام، ولا يلزم الدور لاختلاف الموقوف والموقوف عليه؛ لكن/ ظاهر هذا مخالف لما في شرح المواقف حيث قال: إن علم الكلام أشرف العلوم بحسب جميع جهات الشرف فليتأمل»[1]. /٢٣

هذا ما تيسر لي جمعه في بيان معنى التفسير لغة، وعرفاً، والنسبة بينه وبين التأويل، وبيان موضوعه، وغايته، واستمداده، والحاجة إليه، وشرفه، والحمد لله وحده، وصلى الله على من لا نبي بعده، قاله العبد الفقير الحقير محمد بن خليفة بن صدر المدرسين الشيخ سعد الدين خادم العلم الشريف بالجامع الأزهر عمره الله تعالى. آمين.

---

(١) ينظر: الحاشية السابقة. قلت: يقصد المؤلف بعلم الكلام علم العقائد والتوحيد، فله منزلة عند الأشاعرة على وجه الخصوص، والحق أنه لا يعدل بالبحث في علم التفسير أي علم آخر، لأنه متعلق بكلام الله – عز وجل – (القرآن الكريم) وبعلم التفسير نعرف ونتبين مسائل توحيد الله عز وجل، بينما علم الكلام يدخل فيه مباحث المتكلمين التي ليست من مسائل أهل السنة والجماعة وغير ذلك مما لا يخفى.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبتوفيقه تقضى الحاجات، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين... وبعد:

فهذه أهم النتائج التي توصلت إليها في خاتمة البحث:

١ – أن موضوع البحث في هذا المخطوط في بيان معنى التفسير لغة وعرفاً، وبيان النسبة بينه وبين التأويل، وذكر موضوعه، وغايته، واستمداده، وبيان الحاجة إليه، وشرفه.

٢ – من مصادر المؤلف أمهات كتب التفسير وحواشيها، وعلوم القرآن، وشروح كتب السنة، وكتب الأصول، وكتب اللغة ومصادرها، وهذا يتضح جلياً من خلال النظر في المخطوط.

٣ – ظهور شخصية المؤلف، فلم يقتصر على مجرد النقل؛ بل هناك إضافات علمية، وتعليق وشرح وبيان عند الحاجة لذلك، وهو ظاهر أثناء العمل والتحقيق في المخطوط.

٤ – حسن تقسيم الموضوعات، مع جودة العرض والترتيب.

وفي الختام، أسأل الله التوفيق والسداد، والهدى والرشاد، وأن يكتب القبول في الدارين، وأن يعفو عن الخطأ والزلل.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

ثبت المصادر والمراجع

- الإتقان في علوم القرآن، للحافظ جلال الدين عبدالرحمن السيوطي، تقديم وتعليق الدكتور: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، دمشق، الطبعة الثالثة ١٤١٦هـ.
- الآداب الشرعية والمنح المرعية: لأبي عبدالله محمد بن مفلح المقدسي، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٩هـ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعمر القيام.
- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، لأبي العباس شهاب الدين أحمد القسطلاني، دار إحياء التراث – بيروت.
- أسد الغابة في معرفة الصحابة، لأبي الحسن عزالدين علي بن محمد ابن الأثير الجزري، تحقيق وتعليق: محمد البنا، ومحمد عاشور، ومحمود فايد، دار الشعب، القاهرة
- الإصابة في تمييز الصحابة، لشهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق الدكتور: عبدالله التركي، مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ.
- أصول في التفسير، لمحمد بن صالح العثيمين، دار ابن الجوزي، الطبعة الولى ١٤٢٣هـ.
- الأعلام، تأليف: خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثانية عشر، ١٩٩٧م.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة، للوزير جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي،

القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

- أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي، وبهامشه حاشية العلامة أبي الفضل القرشي الصديقي الخطيب المشهور بالكازروني، مؤسسة شعبان – بيروت.
- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، لإسماعيل باشا البغدادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- البحر المحيط، لأبي عبدالله محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١١هـ
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، لمحمد بن علي الشوكاني، تحقيق: حسين بن عبدالله العمري، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ
- البرهان في علوم القرآن، للإمام بدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي، تحقيق: يوسف بن عبدالرحمن المرعشلي، والشيخ جمال حمدي الذهبي، والشيخ إبراهيم عبدالله الكردي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تأليف: جلال الدين عبدالرحمن السيوطي، تحقيق: محمد أبوالفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت.
- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: للفيروزأبادي، تحقيق: محمد المصري، جمعية إحياء التراث الإسلامي، الكويت، ١٤٠٧هـ.
- تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت.

- التحبير في علم التفسير، لجلال الدين السيوطي، تحقيق د. فتحي عبدالقادر فريد، دار المنار – القاهرة، ١٤٠٦هـ.
- التدمرية، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقق د. محمد السعوي، مكتبة العبيكان، الطبعة الخامسة ١٤١٩هـ.
- تذكرة الحفاظ، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.
- تفسير القرآن العظيم، لابن أبي حاتم الرازي، تحقيق: أسعد الطيب، مكتبة الباز، السعودية، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.
- تقريب التهذيب، للإمام الحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، عناية: محمد عوامة، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.
- تهذيب التهذيب، للإمام الحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، عناية: إبراهيم الزيبق وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للحافظ جمال الدين أبي الحجاج يوسف المزي، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.
- تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق: عبدالسلام هارون ومجموعة من الباحثين.
- ثبت شمس الدين البابلي المسمى (منتخب الأسانيد في وصل المصنفات والأجزاء والمسانيد، ويليه المزيّ الكابلي للزبيدي)، دار البشائر

الإسلامية.

- ثبت شمس الدين البابلي المسمى (منتخب الأسانيد في وصل المصنفات والأجزاء والمسانيد)
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق الدكتور: عبدالله بن عبدالمحسن التركي، مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية، دار هجر، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.
- الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبدالله محمد بن أحمد الأنصارى القرطبي، عناية: هشام سمير البخاري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.
- جمال القراء وكمال الإقراء، لأبي الحسن علي السخاوي، تحقيق: د. علي حسين البواب، مكتبة التراث الإسلامي، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.
- الجواهر المضية في تراجم الحنفية: لعبدالقادر بن محمد القرشي الحنفي، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ، تحقيق: د. عبدالفتاح محمد الحلو.
- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم الأصفهاني، دار الكتاب العربي، القاهرة، الطبعة الرابعة ١٤٠٥هـ.
- حلية الأولياء، لأبي نعيم الأصبهاني، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ.
- خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، لمحمد أمين المحبي، دار

صادر – بيروت.

- الدر المنثور في التفسير بالمأثور، جلال الدين عبدالرحمن السيوطي، تحقيق الدكتور: عبدالله بن عبدالمحسن التركي، مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.
- الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، تأليف الإمام: شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت
- الذيل على طبقات الحنابلة: للحافظ أبي الفرج عبدالرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، الناشر: دار المعرفة، بيروت.
- زاد المسير في علم التفسير، لأبي الفرج جمال الدين عبدالرحمن بن علي بن الجوزي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٧هـ.
- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، لمحمد بن ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ
- سنن أبي داود: لأبي دود سليمان بن الأشعث السجستاني، الناشر: دار السلام، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.
- سنن الترمذي «جامع الترمذي» : لأبي عيسى محمد بن سورة الترمذي، الناشر: دار السلام، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.
- سنن الدارقطني، للحافظ علي بن عمر الدارقطني، إشراف الدكتور: عبدالله بن عبدالمحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ
- سير أعلام النبلاء، تصنيف الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان

الذهبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة التاسعة، ١٤١٣هـ

- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، للإمام شهاب الدين أبي الفلاح عبدالحي بن أحمد بن محمد العكري الحنبلي الدمشقي المشهور (بابن العماد) تحقيق: عبدالقادر الأرنؤوط ومحمود الأرنؤوط، دار ابن كثير للطباعة والنشر، دمشق، الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩١م
- شرح المواقف للجرجاني، طبعة عالم الكتب، بدون تاريخ، بيروت.
- شرح المواقف، لعضد الدين الإيجي، مطبعة السعادة، ١٣٢٥هـ، مصر.
- شروط المفسر وآدابه، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.
- صبح الأعشى لأحمد بن علي القلقشندي، القاهرة، المؤسسة المصرية العامة للتعليم، ١٣٨٣هـ.
- الصحاح، تأليف: إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ
- صحيح البخاري: لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري، الناشر: دار السلام، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، تأليف: شمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي، الناشر: دار الكتاب الإسلامي، القاهرة
- طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين أبي نصر عبدالوهاب بن علي بن عبدالكافي السبكي، تحقيق الدكتور: محمود الطناحي، والدكتور: عبدالفتاح محمد الحلو، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ.

- الطبقات الكبرى، لمحمد بن سعد، دار التحرير للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٣٩٠هـ.
- طبقات المفسرين: لمحمد بن علي الداوودي، تحقيق: عبدالسلام عبدالمعين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.
- طبقات المفسرين، تصنيف جلال الدين عبدالرحمن السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.
- طبقات المفسرين، للحافظ شمس الدين محمد بن علي بن أحمد الداوودي، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الثانية ١٤١٥هـ.
- طبقات النحويين واللغويين، لمحمد بن الحسن الزبيدي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف – مصر، الطبعة الثانية.
- علل الحديث، لابن أبي حاتم الرازي، تحقيق: محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٥هـ.
- غاية النهاية في طبقات القراء، لشمس الدين أبي الخير محمد بن محمد ابن الجزري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٢هـ
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، للإمام الحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار السلام للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ
- فنون الأفنان في عيون علم القرآن، لأبي الفرج عبدالرحمن بن الجوزي، تحقيق: د.حسن ضياء الدين عتر، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

- الفهرس الشامل للتراث العربي الشامل المخطوط (الحديث النبوي الشريف وعلومه ورجاله) مخطوطات التفسير وعلومه، الناشر: المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، مؤسسة آل البيت، عمان ١٩٨٩م
- فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم (فهرس مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف)
- الفوائد البهية في تراجم الحنفية: لأبي الحسنات محمد بن عبدالحي اللكنوي الهندي، الناشر: دار الكتاب الإسلامي، بيروت، تحقيق: محمد بدر الدين أبو فراس.
- القاموس المحيط، للفيروزآبادي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة السادسة، ١٤١٩هـ.
- كشاف اصطلاحات الفنون، لمحمد بن علي التهاوني، تحقيق د. لطفي عبدالبديع، وزارة الثقافة – المؤسسة المصرية العام ١٣٨٢هـ.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لمحمود بن عمر الزمخشري، ترتيب: مصطفى حسين أحمد، دار الكتاب العربي، بيروت
- كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، للشيخ إسماعيل بن محمد العجلوني، تصحيح وتعليق: أحمد القلاش، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٢١هـ.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، تأليف: مصطفى بن عبدالله الشهير بحاجي خليفة، دار إحياء التراث العربي، بيروت
- الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة، لنجم الدين محمد بن محمد

الغزي، تحقيق: خليل منصور، دار الكتب العليمة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ

- لب اللباب في تحرير الأنساب لجلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ.
- لمحات في علوم القرآن واتجاهات التفسير، للدكتور: محمد لطفي الصباغ، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٠هـ.
- مجاز القرآن صنعة أبي عبيدة معمر بن المثنى التيمي: تحقيق: فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي مصر، ودار الفكر، بيروت، ط٢، ١٣٩٠هـ.
- مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، جمع وترتيب: عبدالرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي الحنبلي، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض، ١٤١٢هـ.
- المحرر الوجيز، لأبي محمد عبدالحق بن عطية الأندلسي، تحقيق: عبدالسلام محمد، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.
- المستدرك على الصحيحين، للإمام الحافظ أبي عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري، دراسة وتحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل، للإمام أحمد بن حنبل الشيباني، إشراف الدكتور: عبدالله بن عبدالمحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ.
- المسند الصحيح المختصر من السنن (صحيح مسلم) للإمام الحافظ أبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، دار السلام

للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ

- مشيخة أبي المواهب الحنبلي، تحقيق: محمد مطيع الحافظ، دار الفكر – دمشق.
- المعجم الكبير، للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، الزهراء الحديثة، الموصل، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ
- معجم المؤلفين، تأليف: عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.
- معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق وضبط: عبدالسلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت.
- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، للإمام شمس الدين أبي عبدالله بن محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق الدكتور: طيار آلتى قولاج، منشورات مركز البحوث الإسلامية، تركيا، الطبعة الأولى.
- مقدمة التفسير لشيخ الإسلام ابن تيمية، شرح فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين، دار الوطن، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.
- مقدمة في أصول التفسير، لشيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبدالحليم (المعروف بابن تيمية) تحقيق الدكتور: عدنان زرزور، دار الرسالة للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، ١٤١٥هـ.
- المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد، لإبراهيم بن محمد بن مفلح، تحقيق د.عبدالرحمن العثيمين، مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.

- موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: لمحمد علي التهانوي، الناشر: مكتبة لبنان، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٦هـ، تحقق: د. علي دحروج.
- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب: لأحمد بن محمد المقري التلمساني، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.